المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

بعنوان:

دور المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة في صنع السياسة العامة في الجزائر

من إعداد الطالب:

ولد عيسى محمد حبيب

تحت إشراف الأستاذ:

محمد سي بشير

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
د.مسيح الدين تسعديت	أستاذة	رئيسا
د.محمد سي بشير	أستاذ	مشرفا ومقررا
د.خيدر محمد كريم	أستاذ	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية: 1442-1443 هـ الموافق ل 2021-2022.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى

الذرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام

الاستحقاق إلى والدي "بلقاسم" رحمه الله.

رمز العطاء وصدق الإيباء ، إلى ذروة العطف والوفاء ،لك أجمل حواء ،أنت أمي الغالية

أطال الله عمرك .

وا إلى رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة دفعةدفعة الاولى تخصص سياسات عامة.

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر سند المستقبل اللواتي لا عيش بدونهن ولا متعة

إلا برفقتهن إخوتي الأعزاء

إلى الزملاء

وفي الأخير يا رب ..

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما

بأن الفشل هو التجربة الذي تسبق النجاح أمين يا رب العالمين

شكـر وتقديــر

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "،فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " محمد سي بشير" ،على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معي ، وعلى نصائحها القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله مني فائق التقدير والاحترام ، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا

وندين بالشكر أيضا إلى كل عمال مؤسسة "مدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية"الذين ساعدونا من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لانجاز هذا البحث .

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور مراكز الدراسات و الابحاث في عملية صنع القرار و اعداد السياسية العامة، حيث تناولت الدراسة علاقة مراكز الابحاث و الدراسات في عملية صنع القرار و ابرز المعيقات التي تحد من الدور الفعال للمراكز في هذه العملية و لتحقيق هذه الدارسة :

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستعمال استبيان لجمع البيانات من المبحوثين،حيث قسمت الدراسة إلى جانب منهجي وجانب تطبيقي الذي تم فيه التحقق من صحة الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة شديدة الاهمية بين دور مراكز الأبحاث و عملية صنع القرار و إعداد السياسيات العامة، التي تستهدف إحداث نقلة ايجابية على مستوى الروابط الاجتماعية و عملية صنع القرار في المجتمع، بما في ذلك العلاقات بين الافراد و الجماعات و المؤسسات الحكومية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية فضلا عن تركيزها على بنية الاجهزة و الهياكل السياسية و طبيعتها و مكانتها و دورها في الدولة و كذلك فعالية الأداء هذه المراكز، بالتالي كل تلك القضايا و المسائل بالضرورة ان تكون مستهدفة بالدراسة و التحليل و ملاحقة المستجدات من قبل مراكز الدراسات و الأبحاث.

الكلمات المفتاحية :

مراكز الدراسات و الأبحاث- صنع القرار - المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة

Résumé

Ce travail de recherche met l'accent sur la participation d'un centre de recherche, l'INESG, en l'occurrence, dans l'élaboration de la politique publique. Ainsi, l'étude a dévoilé le rôle joué par les centres de recherche dans l'aide qu'ils fournissent aux décideurs, d'une part, et la mise au point d'une politique publique efficace et efficiente, d'autre part, soit en Algérie ou dans d'autres pays où ces centres de recherche jouent un rôle primordial dans ce sens.

Mots clés:

Centres d'étude et de recherche - Prise de décision - Institut national d'études stratégiques globales

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الشكر والعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الإطار النظري **الفصل الأول : مراكز البحث دراسة مفاهيمية و نظرية" مراكز الابحاث و الدراسات**	
تمهيد	02
المبحث الأول الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر و الأبحاث	03
أولا : مدخل مفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث	03
ثانيا : التطور التاريخي لمراكز الفكر والأبحاث	08
لمبحث الثاني أهمية مراكز الفكر و الدراسات في تحقيق القوة والتطور في العالم	13
أولا : أنواع وأصناف مراكز الأبحاث والدراسات	13
ثانيا : أهمية مراكز الفكر و الدراسات	21
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني : مراكز البحث معايير الجودة والمشاركة في صنع القرار	
تمهيد	25
لمبحث الاول مراكز الفكر الأبحاث في رسم السياسة العامة والصنع القرار	26
أولا : دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة	26
ثانيا : دور مراكز الفكر في صنع القرار السياسي	31
لمبحث الثاني كيفية تأثير مراكز الأبحاث في صنع السياسات و اتخاذ القرار	32

أولا : الأنشطة العلمية التفاعلية	32
ثانيا : الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة	33
خلاصة الفصل	35
الإطار التطبيقي **الفصل الثالث : دراسة تطبيقية علىINESG**	
تمهيد	37
المبحث الأول :ماهية المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة	38
أولا :عريف المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة	38
ثانيا:وظائف وصلاحيات التنظيم الاداري لمعهد المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة	39
المبحث الثاني : تقديم استشارة و البدائل لصانع القرار المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة	44
أولا : نماذج مما نظمه و نشره المعهد	44
ثانيا : مقارنة بين المعهد الدولي و المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة	47
خلاصة الفصل	49
خاتمة	51
الاقتراحات و التوصيات	52
قائمة المراجع	54

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	عدد مراكز الابحاث في العالم لعام2011	19

فهرس الشكل

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي	43

مقدمة

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي من اهم النشاطات التي يمارسها العقل البشري فهو الجهد المنظم من اجل الإنتاج الفكري الذي يهدف الى صناعة الحياة و تحقيق التطور و النهضة، فمن المعروف ان تقدم الامم و نهضتها الحضارية مرهونة بعدة عوامل، من اهمها: رعايتها و اهتمامها بالبحث العلمي و تطبيقاته، ومن هنا فان هذه الأهمية للبحث العلمي تتطلب الاهتمام بمؤسساته و أدواته و على رأسها الجامعات و مراكز الابحاث و الدراسات، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، لما تشكله من مصادر أساسية للإنتاج المعرفي اللازم للتطور و البناء الحضاري للمجتمعات الانسانية عموما، و العربية خصوصا، و قد اصبحت مراكز الابحاث والدراسات ظاهرة عالمية و فاعلا اساسيا في عملية صنع القرار و إعداد السياسات العامة للدول و خاصة في المجتمع الجزائري، بحيث اصبحت تشكل احدى الظواهر الاساسية في عملية التغيير الحضاري و الانفتاح الفكري و البحث العلمي.

كما أن تعزيز سياسات البحث العلمي و التطوير و التنمية في الدولة يقتضي التزاما من الدولة بإنشاء او اتاحة المجال لإنشاء مؤسسات بحثية و مراكز فكر و دراسات خاصة و حكومية، متخصصة للمساهمة في عملية التنمية و إدراج الاستراتيجيات و السياسات العامة في مختلف المجالات، او للمساهمة في تطبيق او تقييم هذه السياسات و نتائجها، ومن هنا تسعى هذه الدراسة لمعرفة دور مراكز الابحاث و الدراسات في عملية صنع القرار و اعداد السياسيات العامة، كما ساهمت الدراسة بتقديم تحليلا لأهم المعوقات و التحديات التي تواجه فعالية و دور المراكز البحثية في الجزائر بصفة خاصة .

كل هذا دفعنا إلى طرح إشكالية الدراسة التالية:

الإشكالية: ما مدى تأثير مراكز الفكر والدراسات في صنع السياسات العامة في الجزائر؟

- **ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:**

- كيف تتم عملية صنع القرار في سياسة خصوصا ما تعلق بالمعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة .

- هلتشكل القرارات التي يصدر ها مركز محل الدراسة والتي يؤطرها مجموعة من الخبراء و الاستراتجيين و السياسيين اطارا عاما لصناعة القرار في الجزائر؟

➢ **وتندرج تحت هذه التساؤلات الفرضيات التالية:**

انطلقنا من فرضية رئيسية: تؤدي مراكز الفكر والدراسات دورا محوريا في التأثير على السياسة العامة وعملية صنع القرار السياسي من خلال ما تقدمه من تحليلات ورؤى متخصصة لمختلف القضايا الدولية باعتبارها إستراتيجية تربط بحماية مصالح الدولة وأمنها لما يمكن ان تتعرض له من مخاطر ورهانات مستقلة .

- **تحت هذه الفرضية فرضيات اخرى لا تقل اهمية و هي:**

الفرضية الأولى : لمراكز البحث أهمية في مضامين السياسة العامة على جميع الأصعدة.

الفرضية الثانية: كلما اعتمدت الدول في رسم سياساتها العامة و صنعها للقرار على الكفاءات الموجودة في مراكز البحث كانت تلك القرارات ناجعة.

الفرضية الثالثة: اعتمدت الجزائر في صنع سياساتها الخارجية على دراسات مركز البحث في الدراسات الإستراتيجية الشاملة.

➢ **أهمية الدراسة:**

يمكن تحديد أهمية هذه الدراسة في ضوء الاعتبارات التالية:

تبرز أهمية الموضوع من خلال الدور الذي تلعبه مراكز الفكر والدراسات على المستوى الدولي، فموضوع صناعة السياسة الخارجية لدولة ما تعد من المواضيع جد حساسة خاصة أنها تتسم بنوع من الحساسية سواء كان ذلك في أوقات السلم والحرب لما في ذلك من تأثير على التفاعلات الدولية.

➢ **أهداف الدراسة:**

الأهداف بالنسبة للدراسة كالأركان للبناء، لذا لكل دراسة أو بحث علمي أهداف تسعى للوصول إليها و تحقيقها، ومنه وجب على كل باحث في أي مجال كان أن يسطر الخطوط العريضة لبحثه، ومن هذا المنطلق حصرت أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على ماهية مراكز الفكر والدراسات الإستراتيجية.
- دراسة تأثير مراكز الفكر على صناع القرار السياسي.
- تسليط الضوء على الوظائف التي تقوم بها هذه المراكز.
- التعرف على مكانة المركز ودوره في عملية صنع السياسة الخارجية خصوصا ما تعلق بالمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة

➢ مجالات الدراسة:

✓ المجال المكاني :المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة

✓ المجال الزماني: هي المدة التي يتم فيها انجاز الدراسة التي تمتد من بداية التفكير البشري إلى غاية استخلاص النتائج العامة إذ بدا التفكير في الموضوع بعد اقتراح المشرف مع بداية الموسم الجديد تحديدا ..... إذ بدء العمل في هذه الدراسة خلال الموسم

➢ **مفاهيم البحث:** تم في إطار هذا البحث استخدام مصطلحات عرفت بعضها في صلب البحث وهي محورية على غرار: عملية صنع القرار – مراكز البحث والدراسات - عملية التأثير المتبادل.

➢ **أسباب اختيار الموضوع:**

مما لاشك فيه أن أي دراسة علمية لا تبنى اعتباطا ولا عفويا بل تخضع لأسباب موضوعية أو ذاتية

- **أسباب ذاتية:**

✓ هناك اهتمام شخصي بالبحث باعتباره يدخل ضمن تخصصنا ألا وهو العلوم السياسية

✓ حداثة الموضوع والبحث عن التأثيرات التي أحدثها في كل القطاعات دافع أساسي في اختيارنا.

✓ الرغبة الكبيرة في الاطلاع على الدور الفعلي والعملي

الذي يمكن أن يؤديه المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة

- **أسباب موضوعية:**

✓ لقيام بدراسة أكاديمية معمقة تعتمد على منهجية علمية مقننة تهدف إلى التعرف على حجم التغيرات المتمثلة في دور مراكز الابحاث ، وعملية صنع القرار ومحاولة البحث و دراسة علائقية المتغيرات التي من الممكن ان تشكل محاور لبحوث مستقلة.

✓ تشخيص وربط الدراسات الأكاديمية بالواقع من خلال الإسقاط النظري للمادة المعرفية والنظرية حول تداعيات التحول تسارع وتيرة مساهمة مراكز الابحاث في عملية صنع السياسيات العامة و التي جعلت من الدولة تحت وطأة مشكل عويص حد من اليات التطور والتنمية.

➢ **الدراسات السابقة:**

✓ **الدراسة الاولى:** "واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الإستراتيجية ورهانات المستقبل " للباحثة" سلمى بلخير " سنة 2020، جامعة بليدة 2،الجزائر.

تناولت هذه الدراسة موضوع "واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الاستراتيجية ورهانات المستقبل"،حيث يهدف هذا الموضوع إلى تسليط الضوء على البحث العلمي و الاهتمام بمؤسساته، كالجامعات ومراكز الأبحاث التي لها دور أساسي في عملية صنع القرار،و يهدف إلىدراسة وتحليل دور مراكز الفكر والدراسات في تحديد المسارات التي تسلكها الدول في تعاملها مع القضايا والتنبؤ بالمستقبل، مع التركيز على

واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر والتعمق في أسباب عدم فعاليتها، بالاضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى تقديم أهم المراكز البحثية في العالم وكيفية تأثيرها على عملية صنع القرار، وفي الختام قدمت الدراسة تحليلا لأهم المعوقات التي تواجه فعالية المراكز البحثية في الجزائر وسبل النهوض بها لبناء دولة متطورة أساسها التقدم العلمي، و خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن غياب الفكر الاستراتيجي عن مؤسسة الدولة الجزائرية تسبب في ركود متقطع النظير يجعل قراراتها عشوائية غير قادرة على التنبؤ بالمستقبل.

كما طرحت در اسة اشكالية : ما مدى تأثير مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرار الخارجي الجزائري ووضع الاستراتيجيات المستقبلية ؟

اذ توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

- إن أهم أسباب ركود مراكز الفكر و الدراسات تتمثل في غياب الفكر الاستشرافي عن فكر مؤسسة الدولة الجزائرية، و غياب الخطط طويلة المدى، سواء تعلق الامر بالقطاعات أو بالتوجه الوطني ككل، بالإضافة إلى الحالة المزرية التي يوجد فيها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الذي يمثل رافد مراكز الفكر سواء من خلال توفيره لمراكز بحثية تابعة للجامعة أو من خلال مشاركة باحثيه في مختلف المشروعات والمؤسسات خارج القطاع.
- أن مراكز الفكر والدراسات من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ومواجهة التحديات السياسية،والتنموية والأمنية وأحداث ومجريات الواقع بطريقة علمية، مبنية على النقص بأسلوب علمي.

✓ **الدراسة الثانية :**"تأثير مراكز البحث و التفكير على توجهات التفكير الاستراتيجي الامريكي اتجاه الصين"، للباحث " ساعد رشيد" سنة 2019، جامعة تيارت.

تناولت الدراسة المشهد السياسي الأمريكي وطبيعة صناعة القرار فيه يرى بوضوح أن مؤسسات ومراكز البحث والتفكير أصبحت جزء لا يتجزأ من منظومة صناعة

القرار الأمريكي، فمن بين العديد من المؤثرات يبرز الدور الكبير الذي تلعبه مراكز البحث والتفكير في صناعة الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي، فظهور مراكز البحث والتفكير كلاعب مهم في مجتمع صانعي الإستراتيجية الأمريكية يدلنا على مدى تأثير هذه المنظمة من المؤسسات في بيئة صنع الإستراتيجية الأمريكية. وفي هذا السياق يقول ريتشارد هاس:" من بين العديد من الجهات التي تمارس التأثير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، تعد مراكز البحث ودراسة السياسات الأكثر أهمية والأقل خطوة. " ويتجلى تأثير هذه المراكزعلى توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين في تيارين اثنين هما تيار الاحتواء الذي يدعو صراحة إلى إسقاط إستراتيجية الحرب الباردة على الصين باعتبارها تمثل بعد إستراتيجي للولايات المتحدة، في مقابل تيار الارتباط الذي يدعو إلى الدمج الناعم للصين في المؤسسات الدولية وآليات العمل الجماعي لكبح أي طموحات للصين تستهدف قواعد النظام الدولي القائم.

كما طرحت الدر اسة إشكالية هل استراتيجية الارتباط و زيادة الاعتماد المتبادل كفيلة بإدماج الصين في المنظومة العالمية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية ام ان احتواء الصين و انتهاج سياسية العصا كفيل بالحد من طحموحاتها بالتغيير في هيكلة النظام الدولي؟

كما انتهت الدراسة بطرح مجوعة من النقاط الاساسية تتمثل فيما يلي:

ان طبيعة صناعة القرار يرى بوضوح ان مؤسسات و مراكز البحث و التفكير اصبحت جزء لا يتجزا من منظومة صناعة القرار.

وجود تنافس كبير بين مراكز الابحاث ذات طابع ينتهج سياسة الارتباط مقابل إتاحة فرص كبير للباحثين.

❖ تكمن أهمية تضمين هذه الدراسة ضمن بحثنا هذا في تطرق إلى دور مراكز الفكر و الأبحاث في عملية صنع القرار و إدارة السياسات العامة خاصة فيما يتعلق بنقاد متغيرات الدراسة و لذا الفرضيات و النتائج المتوصل اليها.

➢ **منهج الدراسة:**

✓ المنهج يقول الفكر بجملة من الإجراءات التي تتحكم في النظر لموضوعه [1] وفن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة من اجل الكشف أو برهنة عن الحقائق، يقضي من الباحث ترتيب خطوات النشاط البحثي على المستوى النظري أو على المستوى الميداني وفق تنظيم دقيق للمعلومات من نقطة الانطلاق إلى خط السير وصولا إلى نقطة الوصول.

✓ نوع الدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية(descriptive studies) التي تهدف إلى الرصد الدقيق لمتغيرات الظاهرة [2] ،و تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية تسعى إلى توصيف و دراسة العلاقة بين (مراكز الابحاث و الدراسات) و (صنع القرار) أي مساهمة في تشكيل اتجاه معين في الدراسة ولم تكتفي الدراسة بالوصف بل بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة واستخلاص و تفسير أهم النتائج. بالإضافة الى الاعتماد على المقاربات التاريخية بغرض سرد التطور الكرونولوجي للظاهرة محل الدراسة وفق معطيات و دلائل احصائية نظرا لان الموضوع فرض وجوب مراحل تطور المتغيرات.

---

[1] المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط 2005 ، ص483.

[2] نصر الدين لعياضي،الرهانات الابسيمولوجية و الفلسفية للبحث الكيفي_نحو أفاق جديدة لبحوث الإعلام و الاتصال في المنطقة العربية،مجلة شؤون الاجتماعية،العدد107،ط2010،ص111.

- **هيكل الدراسة:**

و لإتمام هذه الدراسة اعتمدنا على :

مقدمة و فصلين اذ تضمن الفصل الاول عنوان "مراكز البحث دراسة مفاهيمية و نظرية" مراكز الابحاث و الدراسات " فقد تطرقنا من خلاله الى متغيرين بغرض وضع الاسس المفاهيمة الاولى للدراسة و قد قسم الفصل الى مبحثين حيث خصص لدراسة "الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر و الأبحاث"فيما جاء عنو ان المبحث الثاني ب" أهمية مراكز الفكر و الدراسات في تحقيق القوة والتطور في العالم" و تم في ذلك التتبع المسار التاريخي للمفهومين و واقعهما.

اما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة علاقة المتغيرات مع التركيز على متغير صنع القرار كعنصر متحكم في الدراسة اذ عنون الفصل الثاني ب"الفصل الثاني : مراكز البحث معايير الجودة والمشاركة في صنع القرار" و تم تقسيمه هو الاخر الى مبحثين جاء المبحث الاول بعنوان "المبحث الاول مراكز الفكر الأبحاث في رسم السياسة العامة والصنع القرار" اما المبحث الثاني كان بعنوان" المبحث الثاني كيفية تأثير مراكز الأبحاث في صنع السياسات و اتخاذ القرار"

اما الفصل الثالث فقد تم تخصصه لدراسة تطبيقية **INESG** وقد قسمناه إلى مبحثين

المبحث الأول: ماهية المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة ، أما المبحث الثاني على تقديم استشارة و البدائل لصانع القرار للمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة

كما انتهت الدراسة بخاتمة كحوصلة لما تم التطرق اليه مرفقة بمجوعة من التوصيات و الاقتراحات المكرسة لمحاور البحث.

الفصل الأول:مراكز البحث دراسة مفاهيمية و نظرية

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر و الأبحاث

أولا: مدخل مفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث

ثانيا: التطور التاريخي لمراكز الفكر والأبحاث

المبحث الثاني: أهمية مراكز الفكر و الدراسات في تحقيق القوة والتطور في العالم

أولا : أنواع وأصناف مراكز الأبحاث والدراسات

ثانيا: أهمية مراكز الفكر و الدراسات

خلاصة الفصل.

تمهيد

تعد مراكز الفكر و الأبحاث واحدة من المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير العام وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها هذه المراكز كالأبحاث والدراسات والمؤتمرات والندوات ونشر الدراسات في كافة المجالات والصحف....إن ما تطرحه المراكز البحثية اولت لها مكانة مهمة كونها تقدم دراسات أكاديمية تحليلية حول أي مشكلة مطروحة تخص دولة معينة أو ظاهرة أو موقف معين...وصولا لغاية دراسة وتوضيح مختلف الجوانب. تم تحديد الفصل الاول الموسوم بعنوان"مراكز البحث دراسة مفاهيمية ونظرية" الذي قسم بدوره الى مبحثين قصد المعالجة.

المبحث الأول الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث.

أولا: مدخل مفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث.

تعريف مراكز الفكر والأبحاث:

يتكون مصطلح " مراكز البحوث " من كلمتين؛ كل كلمة منهما لها دلالتها ومفهومها، نبدأ بتعريف كلمة مراكز [1]، وهو:

❖ **لغة**:المراكِز أي منابت الأَسنانومركَزُ الجنْدِ الموضع الذي أُمروا أَن يلزموه وأُمروا أَن لا يبرحوه ومركَزُ الرجل موضعه يقال أَخَلَّ بِمركَزِه وارتَكَزتُ على القوس إِذا وضعت سِيتَها بالأَرض ثم اعتمدت عليها ومركَز الدائرة وسطُها"[2].

يستفاد من التعريف اللغوي أن كلمة " مراكز" جمع مركز، ويعني الموضع أو المكان . أما كلمة " البحوث "، " جمع "بحث "،والبحث لغة: "طَلَبُ الشيء فيالتُّراب؛ بحثَه يبحثُه بحثاً، وابتَحثَالبحثُ أَن تَسأَل عن شيء، وتَستَخْبر والبحوثُ جمع بحثٍ . قال ابن الأَثير ورأَيت في الفائق سورة البحوث، بفتح الباء، قالفإِن صحت، فهي فَعول من أَبنية المبالغة ويقع على الذكر والأُنثى،كامرأَة صبور ويكون في باب إِضافة الموصوف إِلى الصفة. وجاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس أنّ[3] الباء والحاء والثاء أصلٌ واحد، يدلُّ على إثارة الشيء قال الخليل :البحث طلبك شيئاً في التُّراب. والبحث أن تسأل عن شيء وتستخبر. تقولبتَحثْعن هذا الأمر، وأنا أستَبحِثُ عنهوبحثْتُ[4] عن فلانٍ بحثاً، وأنا أبحث عنه. ويستفاد من المعنى اللغوي أن كلمة " البحوث،تفيد التفتيش والتنقيب عن الحقيقة.

---

[1]ضياء محمد أحمد حسن،دور مراكز البحوث في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي تقييم تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،جامعة الازهر،العدد19، يناير 2018، ص111.

[2]الامام ابن منظور الأفريقي: لسان العرب، الجزء السابع، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية،2020،ص222.

[3]ابن فارس، مقاييس اللغة،ج'،دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، إسكندرية بط ،ص4453.

[4] ابن منظور الأفريقي:لسان العر ب، الجزء الثاني، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية 2020،ص419 ، 420.

❖ **اصطلاحا:**

يعرف برنامج الامم المتحدة الانمائي المنظمات البحثية على أنها منظمات ملتزمة، و بصورة دورية بإجراء الابحاث و الدفاع عن اي موضوع يتعلق بالسياسات العامة، تشكل هذه المنظمات جسرا يربط بين المعرفة و السلطة في الديمقراطيات الحديثة، واهم ما يميز هذا التعريف انه يعتبر المراكز البحثية هيئات وسطية بين المعرفة والسلطة او بالأحرى بين السياسيين و الاكاديمين[1].

فيما يعرفها قاموس **"مارس رستير" ("Mars Restaire")** بأنها عهدا أو شركة أو مجموعة تقوم بإعداد البحوث البيئية التي تجمع بين اثنين أو أكثر من التخصصات العلمية في دراسة مشكلة ما.

كما يعرفها **"ريتشارد هاس"(Richard Haas)** بأنها: مؤسسات مستقلة نظمت من أجل إجراء الابحاث وا ٍنتاج معارف مستقلة ذات صلة بدوائر صنع القرار السياسي وبذلك فإن مراكز البحوث والتفكر تجسر المسافة بين الاوساط الاكاديمية و الحكومة فهي تساعد على تقريب عامل الافكار من عامل الفعل وصناع القرار على اعتبار أن هذه المراكز البحثية اجتمع بين ميزتين هامتين مها توافر العلم و الخبرة العلمية المتراكمة من جهة ، وتوافر الامكانيات المادية والوقت لإعمال الفكر والتحليل و التركيب لبناء النظرة الاسشرافية التي تعد أساسا ضروري لأي إستراتيجية سياسية خارجية.

كما يعرفها **"هواردج وياردا" (Richard Haas)**بأنها :عبارة عن مراكز للبحث والتعليم، لا الجامعات والكليات، كما انها تقدم مسافات دراسية بل هي مؤسسات غيرربحية وا ٍن كانت تمتلك منتجا وهو الابحاث هدفها الرئيس البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات كما انها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[1] مبروك ساحلي، دور مراكز الابحاث في رسم السياسة العامة-دراسة حالة العالم العربي،مجلة البحوث و الدراسات، العدد 23، السنة 14 ،شتاء 2017،ص 251.

والسياسة العامة والدفاع والأمنو الخارجية كما تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق ولفت انتباه الجمهور لها.

كما يمكن تعريف مراكز الابحاث على انها :" مراكز إنتاج وا إدارة المعرفة البحثية وتتخصص في مجالات أو قضايا معينة،علمية أو فكرية،وما يخدم الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدول[1].

1-مفهوم ومراكز الفكر والأبحاث:

""بالرغم من الانطباع الأولي أو التسليم ببداهة المعرفة أو الإحاطة بمفهوم مراكز الفكر و والدراسات فإنه عند محاولة تحديد ماهية أو مفهوم مراكز الدراسات نكتشف أننا أمام مفهوم هلامي وفضفاض يحتوي على تفاصيل متعددة و أبعاد متنوعة، و بالتالي تحتاج إلى تحديد المقصود بمراكز الدراسات أو طبيعة مفهومها[2].

عموماً مراكز الفكر والدراسات »« think tanks كما يشير الباحث »« Wiardaهي مراكز للبحث العلمي و التعليم، و لكن ليست جامعات أو كليات و هي ليست لديها طلبة، و لكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون،هي لا تقدم مساقات دراسية، و لكن هي تنظم العديد من ورشات العمل و التدريب والمنتديات.و هي لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية « smattertti ng of expertise »في كل المجالات ولكن تركز بشكل معمق « Preeminently » في قضايا أساسية في السياسات العامة .كما أن مراكز الأبحاث ليست مثل المؤسسات العلمية المانحةFoundations »» لأنها لا تقدم أو تعطي تمويلاً للبحث العلمي، بدلاً من ذلك هي تبحث عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة

[1]كربوع خليف،باري عبد اللطيف، دور مراكز الفكر و الابحاث في ترشيد السياسات العامة في دول المغرب العربي، مجلة المفكر،المجلد 16،العدد2،ديسمبر 2021، ص 143.

[2]سامي لخزندار،طارق الاسعد،دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة،دفاتر السياسة و القانون،العدد6،جانفي2012،ص 4-5.

و غيرها من المصادر ومراكز الأبحاث ليست شركات تجارية، بالرغم أن لديها منتوج Product و هي الأبحاث، و بالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي. أيضاً هي ليست مشابهة لجماعات المصالح "InterestGroups"حيث أن هدفها الرئيس هو البحث والدراساتو ليس الضغط و النفوذ، بالرغم أن بعض مراكز الأبحاث تمارس ذلك أحياناً ".

و نستخلص أن مراكز الفكر هي منظمات بحثية هدفها الأساسي هو توفير دراسات و أبحاث تتعلق بالقضايا و السياسات العامة للدولة أو المجتمع، و تحاول أن تكون مشاركاً بفعالية و مؤثرة في قضايا و نقاشات القضايا العامة أو السياسات العامة [1]

وكما سبق الاشارة فان مشروع مراكز الفكر و الدراسات العالمي مراكز الأبحاث و الدراسات يعرفها بأنها :

- مؤسسات تقوم بالدراسات و البحوث الموجهة لصانعي القرار و التي قد تتضمن توجيهات أو وصيات معينة حول القضايا المحلية و الدولية،بهدف تمكين صانعي القرار و المواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة. وقد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية ومستقلة وتعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين و جماعة صناع السياسات العامة و صنع القرار، تهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث و الدراسات بلغة مفهومة وموثقة و سهلة الوصول لصناع القرار و الرأي العام[2]. وهو ما يدخل في نطاق بحثنا:

[1]Howard J. Wiarda, "The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy" American Foreign Policy Interests, 30: 96–117, 2008, p 96

[2]James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2009", Thank Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2010, p65

رغم من كون التعريفات السابقة تحاول أن تقدم مفهوماً واسعاً و شاملاً، إلا أنها تعرف أو تحدد ماهية مراكز الأبحاث بشكل أساسي من خلال المقارنة أو بيان الاختلاف مع ما قد يكون متشابها أكثر من التركيز على طبيعة أو ماهية المراكز .

تميل هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم مراكز الأبحاث و الدراسات و المقصود بها كما يلي:

انمراكز الأبحاث والدراسات هي مراكز إنتاج أو إدارة المعرفة البحثية و تتخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية، و بما يخدم تطوير و تحسين أو صنع السياسات العامة أو ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة.و هذا المفهوم يشمل مراكز الأبحاث والدراسات بغض النظر عن طبيعتها الحكومية أو الخاصة،و التمييز الرئيسي لمراكز الأبحاث الخاصة هنا تتمثل في أن إدارتها وسلطتها لا تخضع رسمياً إلى توجيه وسلطة حكومية باستثناء القوانين والتعليمات الناظمة لترخيص لإ عمال هذا النوع من المؤسسات، كما أن تمويل المراكز الخاصة يخضع إلى تمويل حكومي منتظم أو خاضع لبنود الميزانية أو المالية العامة للحكومة .

والمراكز الخاصة بهذا المعنى قد تكون ربحية و خاضعة لإدارة القطاع الخاص أو غير حكومية و لكن غير ربحية [1]. و سنحاول في المبحث الموالي التفصيل اكثر في ذلك.

1-1 التعريف الإجرائي:

تمثل مراكز الفكر والأبحاث وحدة بحثية مستقلة تهدف الى تحقيق انجازات نوعية و ابتكارية في تخصص اكاديمي معين تهدف الى تعزيز قدرات البحثية و طرح الحلول في القضايا المطروحة على المستوى المحلي أو الدولي.

[1] سامي الخزندار،طارق الاسعد،المرجع السابق،ص 5.

ثانيا: التطور التاريخي لمراكز الفكر والأبحاث.

اختلف الباحثون في تحديد التاريخ الذي نشأتفيه مراكز البحوث و الدراسات فمنهم من يقول إن نشأةتلك المراكز في صورتها الاولى كانت في الجامعات الاوروبية وتحديدا في القرن الثامن عشر وكانت تعرف باسم"الكراسي العلمية"وكان اولها نشأة "كراسي الدراسات الشرقية" في بولونيا وفي اوروبا و في باريس[1] (يجدر الاشارة الى ان الكراسي العلمية في تقليد للجامعات الاسلامية وكذا وقفيات الاسلامية التي أنشأت في بريطانيا و التي تعني بالدراسات الدينية)[2].

وتفيد المعطيات المتوفرة في هذا المجال بان اول مركز ابحاث قد ظهر في بريطانيا في عام 1831وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية،ثم الجمعية الدفاعية في عام 1848 م أنشأت أول وقفية في بريطانيا اسمها **وفية "ديمونت(Waffia "Dimont)** في جامعة اكفورد لتشجيع الدراسات الدينية و عد الباحثون هذه الكراسي الارهاصات الاولى لإنشاء المراكز البحثية[3].

كان تأسيس الكراسي العلمية أولى الإرهاصات لتأسيس مراكز ولم تكن علاقتها بالسياسة مباشرة[4]. وفي المقابل، ثمة من يرى أن مراكز الابحاث ظاهرة حديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية وكانت بداية نشأتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى و كانت عبارة عن منابر للنقاش الجماعي أو لدراسة القضايا الساخنة التي تشغل المجتمع وصناع القرار[5].

---

[1]خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي،مركز نماء للبحوث و الدارسات،بيروت لبنان،ط(1)2013،ص34.

[2]كربوع خليف، باري عبد اللطيف، المرجع السابق،ص144.

[3]خالد وليد محمود،المرجع السابق،ص 144.

[4]كربوع خليف، باري عبد اللطيف، المرجع السابق،ص144

[5]خالد وليد محمود، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن و شروط الانتقال الى فاعلية اكبر،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،المركز العربي، لبنان،يناير2013،ص6.

أما الاتجاه الثالث يرى أن إنشاء مراكز الفكر و الدراسات مؤسسات مستقلة تم أنشاؤها عام 1900 هدفها إجراء الأبحاث المتصلة بالسياسة ، وهي تسد فراغا في غاية الأهمية بين العالم الاكاديمي من جهة، وبين عالم الحكم من جهة أخرى، ظهرت هذه المراكز كجزء من حركة تستهدف الاحتراف في العمل الحكومي،فهي تهدف إلى تزويد المسؤولين بالنصائح السياسية على اعتبار مهمتها الأساسية منذ بداية نشأتها هي خدمة الصالح العام من خلال تزويد الحكومة بتوجيهات ونصائح متعلقة السياسات التي تخدم الأمة.

ولغاية الأربعينات من القرن الماضي كانت مراكز الأبحاث والتفكير تسمى "مؤسسة" وفي أثناء الحرب العالمية الثانية كان يطلق عليها "علبة الأدمغة" نسبة إلى الاسم العامي الذي يطلق على الجمجمة البشرية، وفي اللغة السائدة في الولايات لمتحدة الأمريكية في زمن الحرب كان يطلق اسم أو عبارة " Thinktank" على قاعات يتجمع فيها الاستراتيجي ويناقشون الخطط الحربية فكلمة "think" تعني التفكير وكلمة "tank" تحمل اكثر من ترجمة فهي تعني (الوعاء الحاوية) وتعرف كذلك بالدبابة الحربية ويرجع أول من استخدم هذه العبارة وبشكل عام للإشارة على (مؤسسة راند الأمريكية)[1] وهي إحدى مؤسسات الفكر الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل لهذه المراكز، لكنها عرفت بأنها (أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص).

ويمكن القول ان هذه الاخيرة تستهدف تحديث قواعد الفكر والمعرفة و العمل على ترويجها الى مستوى صانع القرار و الرأي العام من خلال العمل على المشاركة في بحوث السياسات العامة والاستراتجية وتحليلها والدعوة الى ايجاد و الدعوة الى ايجاد الحلول للكثير من المشاكل التي تواجه السياسات الامريكية في مختلف انحاء العالم.

[1] زنده علوان حسين،مؤسسة راند الامريكية و دورها في السياسة الخارجية الامريكية،مجلة ابحاث العلوم السياسية،المجلد 2013 ،العدد23،ديسمبر2013،ص2.

ظهرت الموجة الاولى من مراكز الفكر والأبحاث المتخصصة في الشؤون الخارجية و الاستراتيجية داخل الولايات المتحدة الامريكية في وقت مبكر من القرن العشرين بسبب رغبة كبار الممولين و السياسين و المثقفين في ايجاد مؤسسات يجتمع فيها الباحثون و القادة من القطاعين العام و الخاص لمناقشة القضايا العالمية و التداول بشأنها من جهة و من جهة ثانية حاجة صانعي السياسة غير محدودة الى المعلومات و التحليلات المنتظمة المتصلة بالسياسة حيث ظهرت ثلاث مؤسسات بشكل خاص في الولايات المتحدة خلال العقود الاولى من القرن العشرين(مؤسسة كارنجي للسلام العالمي سنة 1910 و مؤسسة هوفر نسبة الى مؤسسه الراحل **هربرت هوفر (Herbert Hoover)** حول الحرب و الثورة و السلام سنة 1919[1]و مجلس العلاقات الخارجية سنة 1921 وبالرجوع الى عام 1916 ظهر معهد الابحاث الحكومة الذي اندمج فيما بعد مع مؤسسة بوركينغر سنة 1927 ثم مع معهد المشروع الامريك لأبحاث السياسة العامة سنة 1943 وهو عبارة عن مؤسسة فكر و رأي محافظة تحظى بأهمية كبيرة، ركزت على القضايا الخارجية في عملها، اما الموجة الثانية في تاريخ نشأة المؤسسات هو بعد عام 1945[2] اي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما تولت الولايات المتحدة زمام القو ة العظمى(مع اندلاع الحرب الباردة) بحيث تلقت العددي من المؤسسات الدعم من قبل الحكومة الامريكية التي كرست موارد ضخمة للعلماء والباحثين في مجال الدفاع، و هنا يبرز تاريخ نشوء مؤسسة راند(RAND) الامريكية في عام 1948 لربط التخطيط العسكري مع البحث والتطوير اهتمت بمجموعة واسعة من المواضيع و القضايا الاستراتيجية العسكرية و السياسية

[1]ساعد رشيد،تاثير مراكز البحث و التفكير على توجهات التفكير الاستراتيجي الامريكي اتجاه الصين،مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد13،فيفري 2016،ص385.

[2]حنان رزايقية، دور مراكز الفكر في صنع لسياسة الخارجية الامريكية،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 6،العدد1،جوان 2019،ص269.

والديبلوماسية بالغة الحساسية و البحث في اسسها وقواعدها وأطلقت دراسات متعلقة بتحليل النظم وكذا نظرية اللعبة، و مع بداية عام 1970 كانت في الولايات المتحدة عشرات المراكز و المؤسسات البحثية التي تضم عدد كبير من الموظفين و تستهلك ميزانية كبيرة وقد ركزت عملها على تقديم النصح والمشور ة السيلسية العسكرية ولكن مع نهاية عام 1970 تزايد عدد هذه المؤسسات بشكل مذهل ولكنها هذه المرة بحجم اصغر و طريقة عمل مختلفة عما سبق، حيث اصبحت يطبعها الطبلع الحزبي والمواقف ذات الاسس و الجذور الفكرية و الايديولوجية و هذه المرحلة هي الموجة الثالثة لتطور هذه المؤسسات[1].

نلحظ من ذلك ان مؤسسات الفكر التي انشأت خلال العقود الاولى من القرن العشرين قد إلتزمت بتطبيق خبراتها العلمية على مجموعة من القضايا السياسية و كما يشير "كنت ويفر" باحث في مؤسسة **بروكغنز (Brookguns)** إلى أن هذه المؤسسات أمثال مؤسسة كارنيجي الخيرية و بروكينغر تعمل "كما لو كانت جامعات بلا طلبة" و تعطي الاولوية لإنتاج ابحاث اكاديمية من نوعية عالية فهي تصدر الكتب والمجلات و المواد الاخرى التي تستهدف انواعا مختلفة من القراء وبالرغم من أن هذه المؤسسات قدمت منذ نشأتها المشورة و التوجيه لصانعي السياسة إلا انه يبقى هدفها الاول مساعدةوا إعلام صانعي السياسة والجمهور بخصوص العواقب المحتملة لإتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية، وبالتالي فهي لا تسعى للتأثير المباشر في القرارات السياسية ومع بداية القرن العشرين اصبح هناك اكثر من 1200 مؤسسة للفكر[2] والرأي تهتم بقضايا السياسة الامريكية و تهيمن عليها و قد شكلت مجموعة غير متجانسة من حيث إتساع نطاق المواضيع و مصادر وطرق التمويل و المواقع التي تشغلها و قد كانت هذه المر اكز ذات انتماءات مختلفة فمنها المنتمية للجامعات مثل مؤسسة بحوث الشرق التابعة لجامعة كولومبيا ومنها التابعة لأحد

[1] ساعد رشيد،المرجع السابق،ص385.

[2] حنان رزايقية،المرجع السابق،ص 270.

الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة الامريكية مثل معهد بروكنجر " Brookings Institution" الذي يميل الى الحزب الديمقراطي ومؤسسة هيرتيج" Héritage foundation"التي تميل الى الحزب الجمهوري ومنها ما هو تابع لهيئات حكومية مثل جامعة الدفاع الوطني

Nation DefenseUniversity ومركز بحوث الكونغرس " CongressionalReseach Service " كذلك هناك مؤسسات بحثية تابعة لمؤسسات خاصة كبرى مثل مؤسسة كارينجي للسلام الدولي " Carnegie Endowment For International Peace" و هناك المؤسسات التقليدية للسياسة الخارجية مثل مجلس العلاقات الخارجية

Council ofForeign Relation ومؤسسات متخصصة مثل الجمعية الوطنية للعلوم السياسية Political Science AssociationAmerican و هناك المؤسسات التابعة للوبي الصهيوني(اللجنة الوطنية اليهودية)[1].

ويرجع سبب انتشار هذه المؤسسات بكثرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الى حاجة صانعي السياسة الامريكية للنصائح المستقلة حول السياسة الخارجية الامريكية باعتبا ها دولة عظمى مما زاد من مسؤوليات صانعي القرار في ان تصبح امريكا السلطة المهيمنة في عالم ثنائي القطبية فكان اللجوء لخبرة هذه المؤسسات من أجل مساعدتهم في تطوير سياسة الامن القومي و هو ما وفرته بالفعل مؤسسة "راند" التي تم تاسيس 1948 لتعزيز و حماية المصالح الامنية للولايات المتحدة خلال العصر النووي،بالإضافة الى ملء الفراغ في السياسة الخارجية لدى مجتمع الابحاث و كانت هذه بداية جيل جديد من مؤسسات الفكر و الرأي المتعاقد مع الحكومة و الممولة من قبلها[2].

[1]ساعد رشيد،المرجع السابق، ص386.

[2]حنان رزايقية،المرجع السابق،ص 270.

المبحث الثاني : أهمية مراكز الفكر والدراسات في تحقيق القوة والتطور في العالم.

أولا : أنواع وأصناف مراكز الأبحاث والدراسات.

تختلف وتتعدد الاراء و المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتصنيف انواع مراكز الفكر والأبحاث نظرا لتنوع طبيعتها فهناك مراكز بحث صناعية او زراعية او تربوية او مراكز بحوث للتراث و التاريخ،و كذلك للراكز المتخصصة بحقل علم واحد، و المراكز متنوعة التخصص مثل مراكز البحوث الاجتماعية.

كما أن عمل هذه المراكز يمكن ان يكون محصورا في اطار منطقة جغرافية معينة، او يمكن ان يمتد ليعبر الحدود الإقليمية و قد اهتمت الدول الصناعية بالفرع الاخير، و ذلك لنقل اخر المستجدات في الحقل العلمي، و قد صنف البعض انواع مراكز الابحاث وفقا لمجالها أبحاثها و اشكال انتسابها و وفقا لذلك تم وضع تصنيفين عامين يتفرغ كل منها الى عدة أنواع:

الصنف الأول مراكز الابحاث المستقلة.

الصنف الثاني هو مراكز البحث المنتسبة.

❖ **الصنف الاول : مراكز الابحاث المستقلة:**

وهي منظمات ذاتية تتلقى التأييد من العامة من خلال المساعدات الخاصة،كما قد تتلقى الهبات من الحكومة، وتشمل أربعة أنواع:

أ. مراكز أبحاث أكاديمية.

ب.مراكز بحثية تعاقدية.

ج.مراكز أبحاث دفاعية.

د. منظمات سياسية[1].

[1] كربوع خليف،براي عبد اللطيف، المرجع السابق،ص 145.

هذه التصنيفات توائم مراكز البحث في الولايات المتحدة الامريكية، فهي قريبة من خصائص النظام السياسي الأمريكي اللامركزية الديمقراطية ومجتمعه المنفتح،عكس النظم الشمولية المنغلقة والمتميزة بالمركزية في قراراتها وسياساتها.ما يجعل من الصعب تطبيق تلك التصنيفات في دول الجنوب عموما وبخاصة في الدول العربية حيث اغلب مراكز الابحاث حكومية وتابعة للجامعات.وهناك من يميز بين مراكز الفكر الابحاث من خلال ثلاثة معايير[1] وهي:

1-معيار التمويل: تنقسم المراكز وفق هذا المعيار إلى:

- **مراكز بحثية حكومية.**

هذا النوع من المراكز يرتبط و يخضع لملكية القطاع الحكومية من حيث:

- تعيين إدارته من قبل جهة أو وزارة أو مؤسسة حكومية مستقلة أو الديوان الملكي، أو غير ذلك.
- تحديد مجالاته و أنشطته البحثية التي ترتبط عادة بسياسات و متطلبات حكومية أو احتياجات صانع القرار أكثر من ارتباطها باحتياجات أو متطلبات البحث العلمي أو أولويات تنموية معينة.
- ارتباط بيروقراطية القرار فيه بالجهة الحكومية التي يتبع لها .
- ارتباط ميزانيته بالتمويل الحكومي.

عموماً، إن من ميزات هذا النوع من المراكز البحثية، تخلصه من عبء توفير التمويل اللازم بالإضافة إلى ميزة علاقته و اطلاعه أو معرفته عن قرب على احتياجات صانع القرار،

[1] سامي الخازندار،طارق اسعد، المرجع السابق،ط 2012 ،ص76.

و بالتالي يزيد من فرصة دوره المؤثر في رسم السياسات العامة، و في عملية صنع القرار إلا أنه في المقابل، يعاني هذا النوع من المراكز البحثية الحكومية بشكل عام من ثلاث سلبيات أساسية[1]:

1- ضعف الاستقلالية في المجال البحثي، سواء على صعيد الأجندة البحثية أو سقف الحريات.

2- تأثر قراراتها و مشاريعها البحثية بالبيروقراطية الحكومية، و تعقيداتها، و تعيش و إن كان بشكل أقل إشكاليات الجهاز البيروقراطي الحكومي، خاصة في مجال الإنفاق المالي، و هو ما ينعكس غالباً على السلبية الثالثة، و هي:

3- لا يشكل هذا النوع من المراكز في غالب الأحيان، بيئة مولدة للأفكار الإبداعية الجديدة،و على الأقل صعوبة تقبلها للأفكار و المشاريع البحثية الجديدة التي لا تحقق رضى صانع القرار، ولو كانت هناك حاجة تنموية لها.

4- إن الكثير من دراساتها و إنتاجها العلمي قد لا ينشر أو لا يتاح بسهولة للباحثين أو المهتمين و يخضع لبيروقراطية القرار الإداري.

❖ **مراكز بحثية خاصة.**

هذا النوع من المراكز البحثيةيتمثل في عدم ارتباطه الإداري و القانوني بالقطاع الحكومي وإنما ينتمي إما إلى القطاع الخاص أو قطاع النفع العام أو مؤسسات المجتمع مدني الغير الربحية، و بذلك ينقسم هذا النوع من المراكز البحثية إلى صنفين:

1- المراكز البحثية غير الحكومية و ذات النفع العام :

و هذا النوع من المراكز البحثية لا يخضع في ارتباطه الرسمي أو الإداري أو المالي إلى القطاع الحكومي و في نفس الوقت لا ينتمي كلياً إلى القطاع الخاص، و لا يسعى إلى

[1] سامي الخازن دار،طارق اسعد،نفسه،ص 7.

العائد الربحي، و يحمل استقلالية إدارية و قانونية و مالية، و بالتالي يمتاز بالاستقلالية من حيث:

- ✓ التمويل؛ فمصادر تمويله تأتي إما من مشاريع بحثية يتعاقد عليها لهيئات مانحة سواء حكومية أو رجال أعمال أو هيئات غير حكومية داعمة للبحث العلمي، أو الوقف المالي أو غير ذلك[1].
- ✓ كما تمتاز باستقلالها في إعداد أجندتها و اهتماماتهما البحثية.
- ✓ أيضاً تمتاز بأنها تلتزم بالمعايير العلمية و الأكاديمية في البحث العلمي.
- ✓ كما أن أهدافها البحثية تتجه نحو قضايا المجتمع و الدولة أو المشاكل الدولية.

2-المراكز البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص:و هذا النوع من المراكز البحثية أنشئ من قبل القطاع الخاص إما لخدمة الشركات الكبرى التي أنشأنه بهدف القيام بإعداد الدراسات و الأبحاث اللازمة لها.و بالتالي تخضع في تمويلها أو أجندتها البحثية إلى احتياجات الشركات المنشأة لها.أو أنها أُنشئت كمراكز بحثية تنتمي إلى القطاع الخاص ولكن لا ترتبط أو لا تنتمي إلى مؤسسات أو شركات كبرى و هذه المراكز الخاصة متخصصة ومستقلة من حيث تمويله، ومن حيث اهتماماتها و أجندتها البحثيةو هذه المراكز يتوفر لها التمويل إما من خلال المشاريع البحثية التي تتعاقد عليها سواء مع القطاع الحكومي مثل وزارة الخارجية أو الداخلية، أو غيرها أو مع الشركات الكبرى.أو من خلال التمويل الدولي لأنشطة و برامج بحثية في دول ما، و غالباً ما يكون هذا التمويل الدولي من هيئات أوروبية أو أمريكية لمشاريع بعض هذه المراكز البحثية في الدول الفقيرة. وتنتشر هذه الظاهرة بشكل واضح في بعض الدول العربية، ومنها على سبيل المثال مصر، الأردن، لبنان، المغرب، و غيرها.و طبيعة

[1]سامي الخازن دار،طارق اسعد، المرجع السابق،ص7.

هذا التمويل يشكل أحياناً تشويها للاستقلالية البحثية لبعض المراكز البحثية الخاصة[1].

❖ **مراكز بحثية أكاديمية.**

وقد يتبادر إلى الذهن انطباعاً أولياً أن هذا النوع من المراكز هي مراكز تخضع أو تتبع للجامعات، و في الحقيقة أن هذا المعنى ليس بالضرورة دقيقاً أو صحيحاً فالمقصود هنا أن مراكز الأبحاث الأكاديمية هي المراكز التي تعتمد على أكاديميين و منهجيات البحث العلمي الأكاديمي، وطريقة النشر العلمي فيها وفق آليات التحكيم العلمي[2].و هذه المراكز لا تمارس العملية التعليمية أو التدريسية، و هي مراكز بعضها قد يكون مستقلاً لا يرتبط بأي جهة سواء أكانت جامعية أو غيرها، وبعضها الآخر قد يكون مرتبطاً بجامعة ما، و من أمثلة هذا النوع من المراكز البحثية المستقلة معهد بروكنجزBrookin في أمريكا، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدوليةCSIS في واشنطن، و المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS في لندن .

عادة هذا النوع من المراكز يعنى بدراسة القضايا الهامة التي تواجه المجتمع أو الدولة كما إن تمويل هذه المراكز البحثية عادة يأتي من عدة مصادر، بعضها مؤسسات تمويل دولية،أو من مؤسسات مانحة للبحث العلمي أو مشاريع بحثية حكومية أو شركات كبرى أو رجال أعمال و غيرها من المصادر غير المشروطة.

و تمتاز هذه المراكز بأنها هي التي تحدد برامجها و أنشطتها و أجندتها البحثية و لو بشكل جزئي. إن هذا النوع من المراكز البحثية الأكاديمية عادة لا يعمل على المشكلات أو القضايا المتغيرة أو الساخنة التي تشغل المجتمع أو الدولة، و إنما يعمل على توفير

[1] سامي الخازن دار،طارق اسعد، المرجع السابق،ص7

[2] Mohamed ahmed;us think tanks and the politics of expertise;role:volumes and impact;the political quarterly;vol79;no4:octobre;2008:pp529

التحليل المعمق و الاقتراحات المناسبة لصياغة السياسات العامة أو معالجة القضايا المستقبلية أو السياسات البعيدة المدى[1].

2-معيار الاتجاه السياسي أو الايديولوجي: وفق هذا المعيار تنقسم المراكز إلى:

- ✓ مراكز بحثية ليبرالية.
- ✓ مراكز بحثية محافظة (دينية -قومية –اجتماعية)[2]مثل مؤسسة التراث FoundationHeritage المحسوبة على تيار المحافظين الجدد في أميركا و مؤسسات التيار اليميني في أوروبا.
- ✓ مراكز بحثية يساريةو هذه المراكز البحثية قد تكون ارتباطاتها المالية أو الإدارية إما مع أحزاب سياسية في الحكم أو في المعارضة،أو مستقلة من حيث الارتباط الإداري أو التمويل، ولكن تحصل على تمويل مشاريعها و أنشطتها من هيئات مشابهة لها في الأيديولوجية أو الانتماء السياسي[3].
- ✓ مراكز بحثية مستقلة فكريا.

3-معيار الاستقلالية: وفق هذا المعيار تنقسم المراكز إلى:

ويصنف برنامج مراكز الفكر والمجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا مراكز الأبحاث العاملة في مجال السياسات العامة وفق معيار طبيعة الارتباط و الاستقلالية على الشكل التالي:

- ✓ مراكز بحثية مستقلة.
- ✓ المراكز التي تكون مستقلة عن الحكومة، ولكن تزود جماعات المصالح مثل النقابات أو المانحين أو هيئات الدعم هذه المراكز بالحصة الأساسية من تمويلها و تؤثر بشكل ملحوظ في أنشطة و برامج هذه المراكز.

---

[1] سامي الخازندار ،طارق اسعد، المرجع السابق،ص8.

[2] كربوع خليف،براي عبد اللطيف، المرجع السابق ص 146.

[3] سامي الخازندار ،طارق اسعد، المرجع السابق،ص8.

- ✓ مراكز بحثية شبه مستقلة.
- ✓ مراكز بحثية جامعية: هي عبارة عن مراكز تُعنى بأبحاث السياسات العامةResearchPolicy و تكون ضمن أو مرتبطة بجامعة ما .
- ✓ مراكز بحثية حزبيةAffiliatedParty Political: وهي المراكز البحثية التي ترتبط أحزاب سياسية بصورة رسمية، كما هو حاصل في أمريكا مع الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري[1].
- ✓ مراكز بحثية حكوميةAffiliatedGovernment:[2] هي مراكز الأبحاث التي تمول بشكل التصنيف على أساسها، وهذه المعايير تشكل المدخلات التي تفرز أو تحدد أنواع المخرجات، وبالتالي فإن تغيير هذه المدخلات (المعايير) يؤدي إلى أنواع مختلفة من المخرجات (أنواع أو أصناف مختلفة من مراكز الأبحاث). إن هذا التعدد أو التنوع في تصنيف مراكز الأبحاث لا يشكل عادة نقطة ضعف أو إرباك و إنما تنوعاً يستفيد منه الباحثين و المهتمين ما يناسب حاجاتهم و متطلباتهم[3] .

الجدول 01:عدد مراكز الابحاث في العالم لعام 2011 :

المنطقة	عدد مراكز الابحاث	نسبة المراكز للمجموع الكلي في العالم
افريقيا	550	9.09%
اسيا	1198	19.81%
اوروبا	1795	29.69%
امريكا اللاتنية و الكاريبي	722	11.94%

[1] سامي الخازندار ،طارق اسعد،نفسه،ص8.

[2] كريوع خليف،براي عبد اللطيف، المرجع السابقص 146.

[3] سامي الخازندار ،طارق اسعد، المرجع السابق،ص10.

الشرق الاوسط و شمال افريقيا	329	5.44%
اميركا الشمالية	1912	31.62%
اوقيانوسيا	39	0.44%
المجموع	6045	100

المصدر:

James G :MC Gann ;2011global go to think thanks report and policy advice the think thanks and civil societiiesprogam ;international Relations Program;univer:sity of pennsytvania;philadephia;23l1l2012;p17

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان اميركا الشمالية احتلت المرتبة الاولى من حيث عدد المراكز البحثية بنسبة " 31.62%" تليها كل من أروبا بنسبة "29.69%" و اسيا بنسبة"19.81%"

ثم افريقيا بنسبة"9.09%"ثم الشرق الاوسط و شمال افريقيا" 5.44%"و في المرتبة الاخيرة تاتي اوقيانوسيا بنسبة" 0.44%".

من خلال تحليل نتائج الجدول يمكن القول ان امريكا الشمالية تعنى بإنشاء و تطوير مراكز الفكر والبحث وهو ما انعكس على سياسة صنع القرار في البلاد و بحيث كلما اقتربنا من دول الافريقيا نلاحظ انخفاض نسب عدد المراكز هو الاخر يفسر بغياب دور الرئيسي لهذه المراكز بصفة عامة.

أي :

- ضعف فضاء جغرافي في عدد مراكز البحث يشمل القارة الافريقية رفقة بيئة الشرق الاوسط.
- أقوى منطقة من حيث القوة الاقتصادية بدون انتشار ظاهرة مراكز البحث مما يعزز التمويل المرتبط بالقدرة على رماية مراكز بحثية تحتاج إلى أموال و إمكانيات إضافة إلى كفاءات عالية لإنتاج البحوث العلمية المتخصصة و المؤثرة.

- هناك ارتباط بين متغير الانفتاح الديمقراطي و ظاهرة انتشار المراكز حيث تشهد أروربا و امريكا اكبر نسبة (اكثر من 60 بمئة) من تلك المراكز مما يعني ان الاستبداد و اتلاف المجال البحثي مؤشرات جدا على حرية البحث الاكاديمي.

ثانيا:أهمية مراكز الفكر والدراسات.

أصبحت مراكز الأبحاث و الدراساتفي معظم دول العالم بشكل عام، و أميركا وأوروبا بشكل خاص، تلعب دوراً أساسياً في إنتاج المعرفة و البحث العلمي و ما ينتج عنه من تطبيقات على صعيد توجيه وصياغة السياسة العامة للدول في مختلف مجالاتها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و التعليمية وغيرها. بالإضافة إلى "عقلنة " و ترشيد القرار، و في كثير من الأحيان يتم اتخاذ القرار من المسؤولين وصناع القرار في قضايا معينة وفق ما تحدده نتائج دراسات المراكز البحثية.

إن دور وتأثير مراكز الدراسات والأبحاث في الدول الغربية عموماً، و أميركا خصوصاً، في عملية صنع القرار و رسم السياسات العامة يتفاوت بشكل كبير عن دورهم و تأثيرهم في دول العالم الثالث بما في ذلك العالم العربي وهو ما سيتم التطرق اليه في الفصل الثاني.

كما إن هناك تباين بين دور مراكز الأبحاث المرتبطة في الجامعات و بين مراكز الأبحاث التيسير وفق المنحى الأكاديمي العلمي في دراساتها و لكنها لا ترتبط بها، كما سيتضح ذلك لنا لاحقاً .وسنتناول هنا أهمية مراكز الأبحاث و الدراسات بشكل عام:

و يلخص بعض الباحثين وظائف و مهام مراكز الأبحاث بما يلي:

- ✓ إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة.
- ✓ تقديم الإرشادات أو الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة أو الفورية للسياسات.
- ✓ تقويم البرامج الحكومية.
- ✓تقديم التفسير و التوجيه حول المبادرات و السياسات العامة لوسائل الإعلام، وتسهيل فهم استيعاب الجمهور لها .

- ✓توفير العلماء و الكفاءات الأساسية أو الخبرات اللازمة للحكومة لإعداد السياسات العامة[1].

ومن جهة ثانية، تبرز اهمية المراكز بعد انتشار التقارير التي ترصد هيئات ، و لعل أهم التقارير في هذا الخصوص هو تقرير برنامج المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني التابع لجامعة بنسلفانيا الأمريكية عام2016 وجاء على أحسن مراكز[2] التفكير في العالم، بحسب التقرير كل من معهد بروكينغز الامريكي Institution Brookings و شيتهام هاوس البريطاني Chatham House و المعهد الفرنسية للعلاقات الدوليةInternational of Institute French Relation كان باديا من خلال التقرير السيطرة الأمريكية في هذا المجال الحيوي منها ستة مؤسسات في ترتيب العشرة الأوائل في العالم، فيما ذهبت المراتب الاربعة لمؤسسات في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرازيل.
وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، حاز مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الاردنية المرتبة الاولى، متبوعا بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية المصري، ومعهد دراسات الأمن القومي التابع للكيان الصهيوني وتركيا لديها ثالث مراكز بالمنطقة،مع تواجد بلدان الاردن ومصر ولبنان بمركز تفكير واحد في أول عشرة مراكز بالمنطقة، واللافت في التقرير هو غياب الجزائر كليا عن لائحة التقرير ضمت 75 مركزا في المنطقة مع وجود مؤسسات مغاربية وقد حققت المغرب الحصة الابرز مغربيا حضور خمسة من مراكزها في ترتيب: هي مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية ومركز السياسات والمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية ومعهد أماديوس، مركز الدراسات والبحث في البحر الابيض المتوسط، والمعهد التونس للدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية[3].

[1]سامي الخازندار ،طارق اسعد، المرجع السابق،ص14.

[2]سلمى بلخير ،شرفي محمود،واقع مراكز الفكر و الدراسات في الجزائريين الضرورة الاستراتيجية و رهانات المستقبل،مجلة الابحاث القانونية و السياسية،المجلد2،العدد2،السنة 2020،ص218.

[3]سلمى بلخير ،شرفي محمود،المرجع السابق،ص219.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق اليه في الفصل الأول يمكن القول أن مراكز الفكر والأبحاث حظيت باهتمام واسع المدي والنطاق وبشكل كبير في بداية ظهورها حيث باتت تمثل أحد البدائل المهمة في عملية تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي و استشرافها آفاق المستقبل العلمي، وفقا للمنظور العلمي المعرفي لتطور المجتمعات الانسانية عموما قفزة أخرى كما كان لها الدور البارز ورائد في قيادة السياسات العالمية مؤخر أو صارت أداة رئيسية لإنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية الفعالة بل أصبحت ايضا و جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي التنموي في العديد من البلدان ونتيجة لذلك أنها ارتقت إلى مكانة أصبحت فيها أحد الفاعلين الرئيسيين في رسم التوجهات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية للدول وأحد المؤثرين فيها وهو ما يهم جانب دراستنا.

الفصل الثاني:مراكز البحث معايير الجودة والمشاركة في صنع القرار

تمهيد

المبحث الأول مراكز الفكر و الأبحاث في رسم السياسة العامة والصنع القرار

أولا" : دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة

ثانيا : دور مراكز الفكر في صنع القرار السياسي

المبحث الثاني : كيفية تأثير مراكز الأبحاث في صنع السياسات و اتخاذ القرار

أولا: الأنشطة العلمية التفاعلية

ثانيا: الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة

خلاصة الفصل.

تمهيد

نهدف؛ من خلال هذا الفصل الى دراسة دور مراكز الفكر والدراسات و لما لها من دور حيوي في عملية صنع القرار وفق مسارات تسلكها في تعاملها مع القضايا و التنبؤ بالمستقبل مع التركيز على واقع مراكز الفكر و الدراسات و دراسة عمق فعاليتها و تقديم اهميتها في كيفية التأثير على عملية صنع القرار و سبل النهوض ومعالجة القضايا التي تكون قيد الطرح.

المبحث الأول مراكز الفكر الأبحاث في رسم السياسة العامة والصنع القرار.

أولا" : دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة.

من خلال تتبع الادبيات النظرية لدور مراكز الفكر والأبحاث في صنع السياسة العامة و تقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد و المجتمع و صانعي القرار.

يجب الاشارة الى مفهوم السياسة العامة اذ تشير السياسات العامة الى حصيلة ما ينتجه النظام داخل مؤسسة الدولة انها احدى مخارج النظام،لذلك فهي في العمق و النظرة تستبطن جوابا مؤسسا عن مشكلة عامة.

بالنتيجة لا تتعلق السياسة العامة بالدولة في حد ذاتها بل بما تفعله و تنتجه و تقوم به عبر مؤسساتها الدستورية في المجالات التشريعية و التنفيذية و القضائية لذلك عادة ما يقال ان السياسات العامة هي محاولة النظر الى الدولة في حالة الفعل L'ÉTAT EN ACTION بهذا المعنى فإننا نعرض مجموعة من التعريفات للسياسات العامة التالي:

يعرفها جيمس اندرسون" السياسة العامة هي برنامج عمل هادف يعقبه اداء فردي او جماعي في التصدي لمشكلة او لمواجهة قضية أو موضوع".

توجهت الموسوعة العربية للعلوم السياسية،الى تعريف السياسة العامة على أنها برنامج معد للقيم المستهدفة و للممارسات و هي عملية وضع و تطبيق التحديات و المطالب و التوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير و قد اكد البعض على عنصر الاكراه فوصفت السياسة بأنها الاكراه المخطط عمدا، او اقوال تحدد غرض ووسائل و موضوع ممارسة الاكراه داخل السياق علاقات القوة في المنظمات[1].

نود، في هذا الإطار ان نضع مفهوما يناسب دراستنا بأنها السياسة العامة هي نشاط حكومي هادف و مقصود بتأثر بالبيئة الداخلية و الخارجية يمتد لعموم المجتمع مع توفير الامكانيات

[1]مبروك ساحلي، المرجع السابق،ص255.

المادية و الفنية و المعنوية اللازمة و تصدر السياسة العامة في عدة اشكالها منها : القوانين، لوائح، قرارات إدارية احكام قضائية.

كما ننوه الى انه لفهم دور مراكز الابحاث في عملية صنع السياسات العامة يطرح تساؤلات من بينها هل هذا الدور محصور في مرحلة معينة من مراحل صنع القرار؟ و هل لمراكز البحوث دور في مرحلة ما بعد اتخاذ القرار في التنفيذ و التقييم؟

و في هذا الشأن يطرح الأستاذ وليد عبد الحي ان مساهمة مراكز الفكر و الابحاث في عملية صنع السياسة العامة في ثلاث مستويات:

- مرحلة الإعداد التي تتمثل في مساهمة المراكز في صنع البدائل المختلفة و توفير المعلومات و تبويبها و تفسيرها وهو دور تشارك فيه المراكز الى جانب الفواعل الاخرى الرسمية و غير الرسمية.
- مرحلة تقييم القرار: اي التركيز على مخرجات النظام و اثرها من خلال تلقي التقارير و ردود الافعال و النتائج، من خلال قياس اثار القرار على الجماعات المستهدفة و غير المستهدفة.
- مرحلة تعديل القرار: اي تقديم دراسة حول النقائص التي يمكن تكتشافها فيما بعد من اجل تعديلها.

يمكن استنتاج ان دور مراكز الابحاث يرافق جميع مراحل صنع السياسة العامة سواء في تحديد المشكلة او جمع المعلومات وتنقيحها والمفاضلة بين البدائل واتخاذ القرار المناسب و تنفيذه و تقييمه[1].

و تتجسد العلاقة بين اطراف متعددة تمثل بمجملها اقطاب ادارة السياسة العامة و تنفيذها و التفاعل معها، فهي تتوسط العلاقة بين الحكومة و المؤسسات الاكاديمية، من خلال تحويل السياسة من عملية اجرائية و ممارسة الى مادة علمية تنتظم في اطروحات و نظريات و

[1] مبروك ساحلي،المرجع السابق،ص256.

افكار يمكن تداولها من قبل الاكاديميات في مجال البحث و الدرس، و بذلك تخدم مراكز المؤسسة الاكاديمية في تحويل التجربة العملية الى مادة نظرية تدعم البناء العقلي و العلمي و تقدم له ارضية التطور و من جهة ثانية تمكن الحكومة من تلافي اخطائها او تحسين وسائلها من خلال ما تتم ملاحظته عبر الرؤية الاكاديمية و ما تتمخض عنه عملية التطوير الفكري و المناقشات النقدية لتلك الافكار[1].

و يمكن القول بان هذه المراكز عدة طرق و مجالات تشارك او تؤثر من خلالها على صانعي السياسة الخارجية المتمثلة فيما يلي:

- ✓ توليد افكار و خيارات مبتكرة في السياسة الخارجية: فهي تحمل طابع الابتكار و الابداع و الابتعاد عن النمطية، كما انها تلتزم بالمحافظة على النظرة الواقعية للأمور مع استشراف افاق مستقبلية بعيدة، و هي تقدم المشورة لمرشحي الرئاسة حول عدد من القضايا الداخلية و الخارجية و مثال عن ذلك تبني حكومة "رونالد ريجان" مطبوعة لمؤسسة "هيرتيج "بعنوان "تفويض للتغيير" كبرنامج عمل للحكم بعد انتخابات 1980م.
- ✓ تامين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة، و هي وظيفة مهمة سبيل المثال استعان الرئيس رونالد ريجان خلال عهديته استعان بخمسين شخصا من مؤسسة "هيرتيج" و مؤسسة "هوفر" **و معهد "انتريرايز" الامريكي (American Interiors Institute)**[2].
- ✓ توفير مكان للنقاش على مستوى رفيع:تلعب مؤسسات الفكر والابحاث دورا في التوصل الى تفاهم مشترك ان لم يكن هناك اجماع حول خيارات السياسة الخارجية، و تقوم بشرح السياسات الجديدة.

[1] مبروك ساحلي،المرجع السابق،ص256.

[2] حنان رزايقية ،ص272.

- ✓ تثقيف مواطني عن العالم: فهي تساعد في اثراء الثقافة المدنية عن طريق تعريف المواطن بطبيعة العالم الذي يعيش فيه.
- ✓ وسيلة مكملة للجهود الرسمية في حل النزاعاتك تلعب هذه المراكز دور نشيط في السياسة الخارجية عبر رعايتها للحوارات الحساسة و تامين وساطة فريق ثالث بين اطراف النزاع[1]. بمعنى تجسيد العلاقة بين اطراف متعددة تمثل اقطاب السياسة العامة و تنفيذها و التفاعل معها.
- ✓ تشكيل الرأي العام من خلال دورها المعرفي و قدراتها على التكتل و الضغط لصالح فئة معينة.
- ✓ كما يلخص بعض الباحثين في تحديد الدور التالي لها:
- ✓ اجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسة العامة.
- ✓ تقديم الارشادات او الاستشارات حول الاهتمامات او المستجدات العاجلة الفورية للسياسات.
- ✓ تقويم برامج الحكومية، و تقديم تفسير حول المبادرات والسياسات العامة لوسائل الاعلام و تسهيل فهم استيعاب الجمهور[2].
- ✓ كما تسعى مؤسسات الفكر والأبحاث الى اعادة هندسة الفضاء السياسي[3] العام للنظام السياسي من خلال التركيز على القضايا السسيو - اجتماعية...والشباب

و التنمية و الحكم الرشيد من خلال تقديم التدريبات المختلفة و المقترحات السياسية و التشريعية لصناع القرار[4].

---

[1] حنان رزايقية،دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الامريكية-الحرب على العرقا انموذجا، المرجع السابق،ص272

[2] كربوع خليف، باري عبد اللطيف، المرجع السابق،ص149.

[3] زائد محمد حسن،دور المؤسسات التفكير في صنع السياسات العامة،فلسطين نموذجا،مجلة الناقد للدراسات السياسية،المجلد3العدد2،اكتوبر 2019،ص156.

[4] زائد محمد حسن،المرجع السابق،ص156.

ومن امثلة دور مراكز في صنع السياسة العامة نجد قد قادت لمراكز مشروعات الدولية الخاصة بعملية التغيير ازاء احداث القضايا الاقتصادية التي كانت لها نتائجها على الحوكمة الديمقراطية فعلى سبيل المثال: ابتكر مركز دراسات الديمقراطية في بلغاريا منهجية لرصد الفساد وقاد ائتلافها لدفع الحكومة للعمل ضد صور الفساد الاداري المختلفة وفي كوسوفو نسق معهد رينفستInstitutethe Riinvest اول اسهام للقطاع الخاص المحلي في عملية صنع السياسات ووضع خطة لثلاثة من أكبر المشروعات المملوكة للدولة اما معهد هرناندو دي سوتو للحرية و الديمقراطية في البيرو فقد اسهم في تغيير الفهم العالمي لحقوق الملكية، و ساعد اكثر من ثمانية ملايين مواطن فقير في الحصول على الملكية القانونية للعقارات وساعد في اضفاء الطابع الرسمي على مئات الالاف من المشروعات الصغيرة[1].

و في اتجاه اخر يحدد الباحثان جوديث غولد ستايJudithGoldstein وروبرت كيوهانRobertKeohaneثالث مسارات توضح تأثري الأفكار على السياسة وهي[2]:

- المسار الاول:

تحديد وتعريف الموقف الذي يتميز بعدم اليقين، بحيث تظهر أهمية الافكار في تفسري وتوفير الخيارات السياسة للمواقف التي لا تتوفر على المعلومات الكاملة خصوصا في البداية و التي تتميز بعدم اليقين.

- المسار الثاني: دور الأفكار في التغلب على المشكلات المرتبطة بتنسيق العمل الجماعي بحيث أن الأفكار تمثل مرجيعية يمكن اللجوء إليها للتعامل مع الخلافات و تنسيق العمل بين الاطراف.

[1]كيم اريك بيتشر،قضايا الاصلاح الاقتصادي:الادوار التي تظطلع بها مراكز الفكر الاقتصادية في صنع السياسات ديمقراطيات و مقومات نجاح تلك المراكز،مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر،يناير2012،ص2.

[2]Judith Goldstein. Robert Keohane .Ideas and foreign policy: Beliefs, institutions and political change.Ithaca:cornelle university press. 1993 .P3- 7.

- المسار الثالث: ماسسة الافكار و التي تقصد بها تشكيل مؤسسات تحوي هذه الافكار مما يسمح باستمرار التأثير لعقود و اجيال طويلة كما ان عملية تشكيل هذه الافكار ضمن اطر سببية تسمح بإضفاء الصفة الشرعية و القانونية على مختلف تلك الافكار[1].

ثانيا : دور مراكز الفكر في صنع و إتخاذ القرار.

إن عملية صنع القرار السياسي هي عملية بالغة التعقيد فهناك اجهزة عديدة تقوم بالإعداد و التجهيز لصنع القرار و اتخاذه و متابعة تنفيذه و مدى نجاحه في تحقيق الاهداف المرجوة و اي قرار تقوم السلطة السياسية الحاقة بإصداره يوصف بأنه سياسي سواء أكان داخليا او خارجيا ما دام له تأثير شامل على المجال السياسي والاقتصادي او الاجتماعي او العسكري أو غير ذلك.

تقويم الصفوة الحاكمة بصياغة القرار السياسي هو مرتبط بها دائما في كل الانظمة مهما اختلفت مسمياتها و مهما قيل عن تقسيم السلطات الداخلية و فصلها فان القرار السياسي تصنعه هذه الصفوة و يقوم باتخاذه من هو على قمة هرم السلطة اي الحاكم الفعلي الاول في البلاد و تتأثر عملية صنع القرار السياسي بالعديد من العوامل التي يغلبها الكثير من التداخل و التشعب ومنها العوامل الشخصية والنفسية والثقافية للمشاركين فيها،فضلا عن البيئة الاجتماعية التي خرجوا منها وتكوينهم السياسي وانتمائهم الحزبي و تجاربهم السابقة وقدراتهم الشخصية ومدى قبولهم جماهيريا من هذا المنطلق اصبحت مراكز الابحاث و الدراسات في معظم دول العالم بشكل عام، و امريكا و اوروبا بشكل خاص تلعب دورا اساسيا في انتاج المعرفة والبحث العلمي وما تنتج عنه من تطبيقات على الصعيد توجيه و صياغة السياسة العامة للدول في مختلف مجالاتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التعليمية و

[1] شمسة بوشنافة، تاثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسية الخارجية، المرجع السابق،ص200.

غيرها،بالإضافة إلى عقلنة و ترشيد القرار، وفي كثير من الاحيان يتم اتخاذ القرار من المسؤولين و صناع القرار في قضايا معينة وفق ما تحدده نتائج دراسات المراكز البحثية.

إن دور و تأثير مراكز الابحاث في الدول الغربية و امريكا خصوصا في عملية صنع القرار و رسم السياسات العامة يتفاوت بشكل كبير عن دورهم و تأثيرهم في دول العالم الثالث بما في ذلك العالم العربي[1].

ان صناع القرار او كبار المسؤولين ليسد لديهم الوقت الكافي أو المعرفة المخصصة في بعض المجالات او القضايا موضع القرار او رسم السياسات العامة سواء الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية او الامنية او غيرها، و لذلك فان مراكز الابحاث تقوم غالبا بإجراء الأعمال البحثية من أجلهم و يشير **هوارد**(Howard)الى ان مراكز الابحاث اصبحت بشكل اساسي تقوم بتفكير للحكومة، فخبراء الابحاث يقدمون الافكار الجديدة و الرؤى الابداعية بالاعتماد على ابحاثهم.

المبحث الثاني : كيفية تأثير مراكز الأبحاث في صنع السياسات واتخاذ القرار.

أولا: الأنشطة العلمية التفاعلية[2].

و هذا النوع من الانشطة يتمثل في عقد المؤتمرات او الندوات و ورش العمل حول قضايا تقع ضمن اهتمام المسؤولين و صناع القرار،وعادة في مثل هذه الانشطة يفتح المجال للحوار و النقاش المباشر بين الباحثين أنفسهم او مع المشاركين من المهتمين من صناع القرار و المسؤولين، وهذا النوع من الانشطة يكون-عادة-ثريا بالنقد من جهة،و بتوليد الافكار و الاقتراحات الجديدة من جهة ثانية و التعرف على الاتجاهات العامة لدى الباحثين و الخبراء حول القضايا موضوع المؤتمر او الندوة من جهة ثالثة[3].

---

[1]شمسة بوشنافة، تاثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسية الخارجية، المرجع السابق،ص200.

[2]خالد وليد محمود،مراكز البحث العلمي فيي الوطن العربي،مركز انماء للبحوث و الدراسات،بيروت،ط(1)2013،ص102، 103.

[3]خالد وليد محمود،المرجع السابق، ص104.

و يكمن دور الانشطة العلمية التفاعلية :

- النشر العلمي سواء في قضايا ساخنة او قضايا موضع اهتمام الرأي العام.
- تنظيم الانشطة العلمية مثل المؤتمرات وورش العمل وغالبا ما يكون في قضايا ومجالات سياسية أو تغييرات دولية تقع ضمن اهتمام صناع القرار الرسمي وبذلك يتم توفير التمويل اللازم لها من وزارات او قطاعات حكومية معينة او صناع القرار في الدولة.
- عداد الدراسات الاستشارية الخاصة وفق تكليف من صناع القرار في قضايا عامة أو حساسة وعادة هذه الدراسات الاستشارية لا تخضع للنشر، وغالبا هذه الدراسات تتناول تحليل المشكلات ووضع الاقتراحات والتوصيات للتعامل معها، وغالبا التكليف يتم في حالة وجود علاقات شخصية بين صناع القراروا إدارة مراكز الفكر.
- المتابعة للمستجدات في الاتجاهات العالمية وفي شؤون المنطقة او توفير الملخص لتحول هذه المستجدات لصناع القرار[1].
- العمل على دراستوا إجراء استطلاعات للرأي العام المحلي حول قضايا او قرارات قبل او بعد صدورها، او العمل على تحديد الاحتياجات ومتطلبات الشعب ، وغالبا ما تخضع هذه الاستطلاعات للإطلاع الخاص وليست للنشر.

ثانيا: الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة.

و هي تدخل ضمن الانشطة البحثية التفاعليةولكنها - عادة - تكون بين كبار المسؤولين او صناع القرار مع فريق من الخبراء المكلفين بإعداد دراسات معينة تتعلق بقضايا معينة، او اعداد سياسات عامةوقد تكون قبل البدء بالدراسة،للتعرف والإحاطة باهتمامات و احتياجات ومتطلبات صانع القرار، او اثناء اعداد الدراسة ، للتأكد من سلامة سير الدراسة وفق احتياجات صانع القرار ومتطلباتهوكذلك للإطلاع على طبيعة تطورات مسيرة الدراسة،

[1] فخري عبد اللطيف،دور مراكز الابحاث و الفكر في صنع القرار السياسي و رسم السياسات العامة في العراق،مرجع السابق، ص36.

وأخيرا تكون بعد الانتهاء من الدراسة، وغالبا لا تنشر نتائج هذه الدراسة،او ينشر منها ما يخدم اهداف معدي الدراسة او صانعي القرار فقط[1].

و يمكن القول ان توفر الجو المناسب الذي يحيط بالمراكز البحثية من شأنه ان يوفر الحرية الكاملة في تناول ما تراه مناسبا من حقول المعرفة، وتوفير مجموعة من المعلومات من الممكن أن تفيد صانع القرار فيرسم السياسات العامة للدولة، أما في ظل غياب حرية العمل سيعيق إمكانات هذه المراكز ويجعل دورها هامشيا وغير مجدي علميا[2].

و يمكن الاشارة الى ان توفر البيانات يقتضي من مراكز البحوث ان يتجسد في توفر قاعدة البيانات المتكاملة التي تقتضيها البحوث في الحقل المعرفي المطلوب ويخالفه ستكون النتائج مشوهة وبعيدة عن جوهر الموضوع المراد البحث عنه وغير قادرة على معالجة نقاط الضعف في المجتمع والتي تشكل صلب عملها ومبرر وجودها[3].

[1] خالد وليد محمود،المرجع السابق، ص104.

[2] سلمىبخير، واقع مرلكز الفكر و الدرسات في الجزائر بين الضرورة الاستراتيجية و رهانات المستقبل، مجلة الابحاث القانونية و السياسية،المجلد 2،العدد2، 2020، ص224

[3] سلمى بلخير، نفسه،ص225.

خلاصة الفصل :

يمكن القول ان نفوذ و تأثيرمراكز الابحاث والدراسات يعتمد على طبيعة القضايا موضوع الدراسة، و تعقيداتها، و المستوى العلمي للدراسات و طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية،و ما يتعلق بها من مستوى الحريات و النمط الثقافي، وتوقيت العمل في الدراسة و إنجازها ومدى توفير التمويل اللازم للدراسات مع مستوى الاستقلالية،بالإضافة الى اهمية ودور الجهة الداعمة و المنفذةللدراسات التي تعمل على انجازها و غير ذلك من العناصر وهذا ما تم طرح في فصل الذي سبق وان تناوله.

الإطار التطبيقي

تمهيد

لقد تزايد الاهتمام مراكز الابحاث و الدراسات في ظل تطور الدولة الحديثة، حيث اكتسبت اهمية بالغة و اصبحت ضمن مميزات العصر، حتى مراكز الابحاث و الدراسات غدت أحد أبرز مقومات الدول المعاصرة و خاصة الديمقراطية منها، فتعدد ها يعبر عن ا إستجابة لمتطلبات الحياة الديمقراطية التي شكلت وعيا خاصا و قناعة راسخة بضرورة تطوير هذه الاخيرة كآداة رئيسية في ترشيد عمليات البناء و التطوير و التنمية . فإذا كانت الديمقراطية في جوهرها تقر بالمشاركة السياسية الفعالة في عمليات اتخاذ القرارات ورسم السياسات، و التي تعتمد على إتاحة الفرص لجميع الأطراف الفاعلة لتعبير عن إختياراتها والحصول على المعلومات المتعلقة بها ، و الفهم المستنير لمتخذي القرارات أي إمتلاكهم المعرفة والدراية السياسية التي تتطلبها سلامة القرارات المتخذة، كذا إطلاعهم على المعلومات المتعلقة بالسياسات المطلوب إتخاذها من خلال إعطاء الدور لكل الأطراف الفاعلة في السياسة بدرجة الأساس.

و على أساس هذه المقتضيات الديمقراطية أصبحت مراكز الابحاث و الدراسات بالنسبة لصناع السياسة وسيلة تو ضيح إضافية من أخذ تلك القرار أو تركه أو تبني هذه السياسة أو تلك، و ذلك لما تقدمه من إسهامات فنية دراسات و حلول للمشاكل بطرق و أساليب علمية متطورة لكن من دون أن يكون لها حق في إصدار القرارات و المشاركة في العمليات التنفيذية، و ذلك عن طريق الإستعانة بآراء ذو ي الخبرة و المعارف، خاصة ظفي لسرعة تغير الأحداث و تعقد المشاكل و الإنقلابات البيئية في الدولة الحديثة.

إن الأدبيات السياسية الحديثة تكاد تجمع على إلزامية مراكز الابحاث و الدراسات في صنع السياسات العامة و اتخاذ القرارات، و التي لازمت الإنسان عبر تطور مراحل البشرية كأداة فعالة يلجأ إليها الإنسان في بحثه الدائم عن الحلول الر شيدة لتحقيق التوازن في القرارات من حيث الاحتياجات المتزايدة و الإمكانيات المتاحة . كذلك تلجأ الحكومات الحديثة إليها بدعوى الكثير من الأسباب الفنية، والتي منها ظهور مشكلات على قدر من التعقيد و الأهمية فتقوم بالإستعانة بمستشارين بصفة فردية أو جماعية (هيئة) حتى تستفيد من خبراتهم و تفضيلاتهم و تنبؤاتهم و قدرة استبصارهم بالأحداث انطلاقا من كفاءتهم و هو ما سنحاول التطرق اليه من خلال هذا الفصل.

المبحث الاول: ماهية المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة.

أولا: تعريف ومهام المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة.

1-مفهومه

هو مؤسسة قانونية إدارية وذلك بمقتضى المرسوم رقم 84_398 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984المتضمن لإنشاء المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة ويقوم المعهد بالتحاليل والدراسات المستقبلية التي تخص المسائل الإستراتيجية للحياة الوطنية والدولية وذلك بالتشاور مع مختلف القطاعات والهيئات المحلية ويتمثل هدف المعهد من وراء هذه التحاليل والدراسات إلى الكشف عن العوامل والعلاقات التي تؤثر في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفهمها وتفسيرها واقتراح الحلول الممكن اعتماد.

2-مهامه :

نظرا للمسؤوليات التي تقع على عاتق هذا المعهد تتمثل مهامه في :

- ✓ القيام بالدراسات المستقبلية حول المجتمع وتطوره وذلك بإجراء تقويم شامل للمسائل التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتقنية.
- ✓ إجراء دراسات وأبحاث التي لها صلة بتطوير المحيط الوطني والدولي وذلك بتحليل استراتيجيات الشركاء الحقيقيين والمحتملين للجزائر ونتائجها على نمو البلاد وأمنها .
- ✓ التفكير في العلاقات الدولية ومسائل الدفاع والأمن فيما يخص تطورها وأثرها على السياسة الوطنية والدولية للجزائر .
- ✓إجراء دراسات في ميادين التقدم الوطني العلمي والتكنولوجي وأثرها على السياسة الوطنية والدولية للجزائر .

ثانيا:وظائف و صلاحيات التنظيم الاداري للمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة:

1-وظيفة التحليل والدراسة والبحث:

- إجراء دراسات استشرافية مستقبلية على المجتمع وتطوره في ضوء المعايير التي تهيكلالديناميكية الداخلية وديناميكية العلاقات الدولية.و النظر و التقويم شامل لمسائل التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتقنية.
- إجراء الدراسات والبحوث ذات الصلة بتطوير المحيط الوطني والدولي عن طريق، يقوم بتحليل استراتيجيات مختلف الشركاء الفعليين أو المحتملين للجزائر وأثارها على التنمية والأمن في البلاد.
- مناقشة قضايا الدفاع و الامن الدولي و اثرها السياسة الوطنية والدولية التي تسلكها الجزائر.
- تحديد مختلف الإمكانيات و وسائل العمل في استباق الأحداث بما يحفظ مصلحة البلاد.

2-وظيفةالتوثيق إنشاء وا ٍدارة بنك المعلومات

- يجمع الوثائق ذات الطابع الوطني أو الدولي يمر كزها ويعالجها ويستغلها بمنهجية،ويضعها تحت تصرف المتعاملين المعنيين.
- يخول له أن يطلب من الإدارات والهيئات العمومية أي معلومة أو وثيقة أو دراسة ضرورية لانجاز أعماله وذلك وفقا للقوانين و اللوائح المعمول بها.

ينشىء ويطور رصيدا وثائقيا متخصصا ذا صلة بهدفه، ويقوم بتحديث البيانات، ووضع فهارس تخص مواضيع الدراسات والبحوث المبرمجة، وا ٍعداد أية وثيقة ضرورية لنشاطه.

3-وظيفة الإعلام والنشر

- إعداد ونشر تقارير وملخصات تتناول الأحداث والأوضاع المختلفة و التي، نظرا لأهميتها، يمكن أن تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على تطور الظرف الوطني أو الدولي.
- تصميم وا ٍنشاء نظام نشر مستقل، يضمن توزيع أعمال البحث والتوثيق وأعمال الندوات والملتقيات و المؤتمرات التي نظمها.
- جمع المعلومات من خلال مشاركته في الندوات التي تنظم على الصعيدين الوطني والدولي.
- إقامة علاقات تبادلية في مجال المنشورات مع مراكز البحث الوطنية والأجنبية.
- تصميم ونشر بشكل دوري المنشورات العلمية.

4-وظيفة تنظيم المعهد

- دورات لتحسين المستوى ولإعادة التأهيل في الميادين التي تخصه.
- لقاءات وملتقيات وندوات ومؤتمرات وطنية ودولية ذات صلة بمجال نشاطه المشاركة فيه.
- تطوير برامج التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة.
- المشاركة في اللقاءات والأشغال الوطنية أو الدولية ذات صلة بمجال نشاطه.

5-وظيفة مجلس التوجيه

- للمعهد مجلس توجيه يتألف من:
- ممثلان لرئاسة الجمهورية
- وزير الدفاع الوطني أو من يمثله
- وزير الشؤون الخارجية أو من يمثله
- وزير الداخلية أو من يمثله
- الوزير المكلف بالاقتصاد أو من يمثله
- الوزير المكلف بالتربية والتعليم أو من يمثله

- الوزير المكلف بالبحث العلمي أو من يمثله
- الوزير المكلف بالصناعة أو من يمثله
- وزير الطاقة أو من يمثله
- إعداد جدول الأعمال
- إعداد برنامج التعاون
- إعداد الميزانية والتسيير المالي

6-وظيفة مدير المعهد

- يدير المعهد مدير عام يعين بمرسوم رئاسي
- يسير المدير العام أنشطة المعهد.
- وبهذه الصفة فهو يتولى ما يأتي:
- الإشراف على أشغال جميع الهياكل والأجهزة في المعهد;
- ممارسة السلطة السلمية و إدارة جميع الموظفين;
- تعيين وا ٍنهاء مهام الأعوان الذين يشغلون وظائف لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم;
- اقتراح برامج الأنشطة وا ٍعدادها والسهر على تنفيذها;
- تقدير احتياجات المعهد من الوسائل البشرية والمادية والمالية واتخاذ كل التدابير قصد توفيرها;
- إعداد مشروع ميزانية المعهد.
- المدير العام للمعهد هو الآمر بصرف ميزانيته.
- يرسل المدير العام للمعهد إلى رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة نتائج الأشغال التي ينجزها المعهد.

7- وظيفة المجلس العلمي

- يساعد المدير العام للمعهد مجلس علمي مكلف بتقويم نوعية الدراسات و الأبحاث.
- يتكون المجلس العلمي من المدير العام للمعهد، و الذي هو عضو فيه بقوة القانون، من رؤساء الأقسام ومن شخصيات علمية يعينهم المدير العام للمعهد.
- يختار المجلس العلمي رئيسا له من بين أعضائه على أن لا يكونوا من موظفي المعهد.
- يحدد المجلس العلمي نظامه الداخلي

8-وظيفة التنظيم المالي

يتم تضمين الاعتمادات المالية اللازمة لتسيير المعهد وتجهيزه كل سنة في ميزانية الدولة (مصالح رئاسة الجمهورية)

تتكون موارد المعهد من:

- الإعانات التي تمنحها الدولة والجماعات والهيئات العمومية
- إيرادات العقود ومبيعات المنشورات وفوائد الخدمات الأخرى المحتملة.
- الإعانات الدولية التي تعتمدها الدولة;
- الهبات والوصايا.
- وكل الموارد الأخرى المتحصل عليها وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها.
- يقوم المدير العام للمعهد بإعداد الجداول التقديرية السنوية لإيرادات المعهد ونفقاته ، ويلتزم بعمليات الإنفاق ويتولى تصفيتها.

يتولي حسابات المعهد، وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها، ضابط المحاسبة يعينه أو يعتمده الوزير المكلف بالمالية.

شكل رقم01: الهيكل التنظيمي

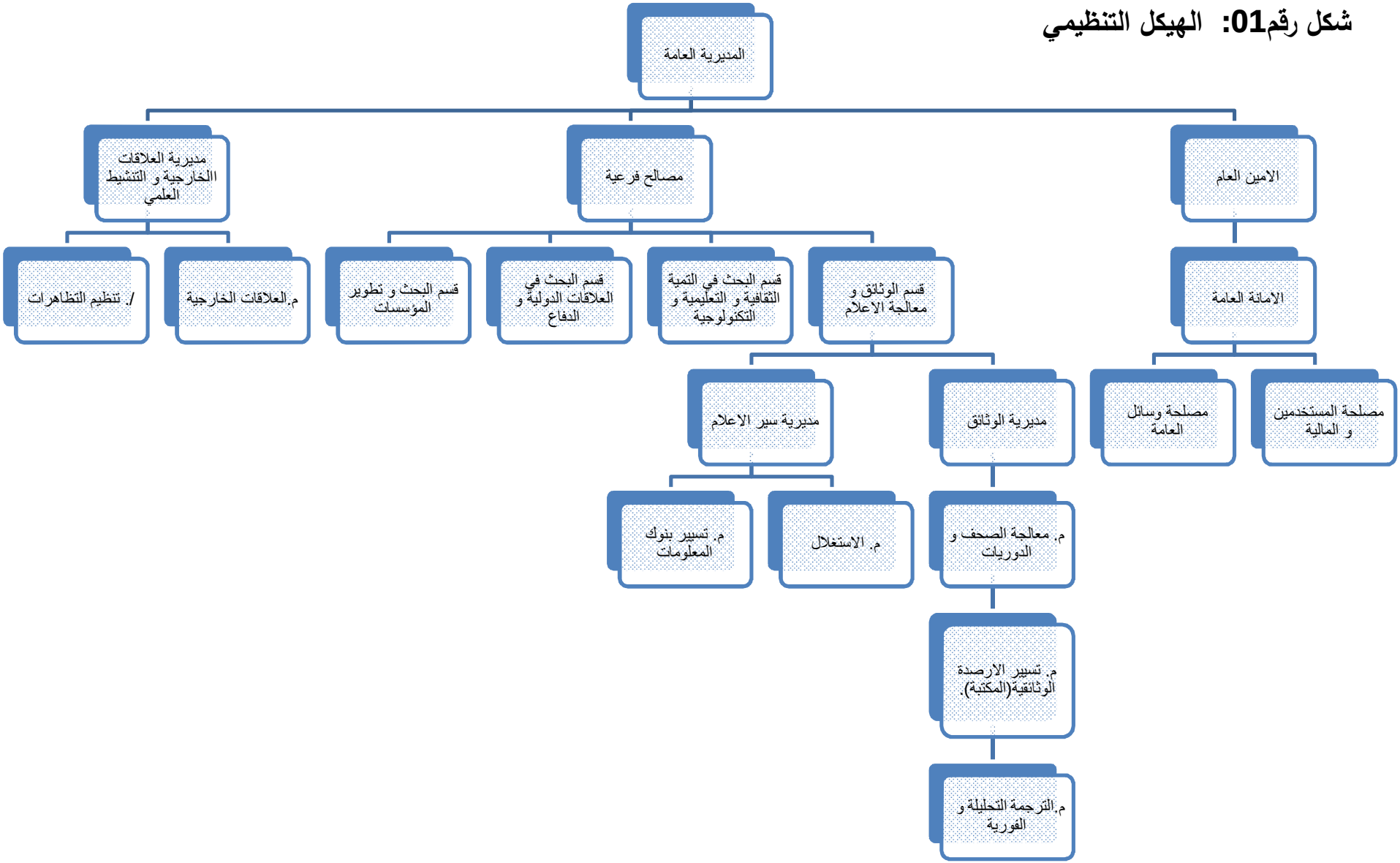

المبحث الثاني: تقديم استشارة والبدائل لصانع القرار المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة

أولا: نماذج مما نظمه و نشره المعهد[1]:

❖ سوريا: خفايا الحدث ملتقى دولي 1 سنة 2016

صراع السوري موضوع ساخن جدا ، من الصعب تفكيكه هذه الأيام. هناك العديد من التطورات التي تحدث يوم ًا بعد يوم مما يجعل الامر غير مؤكد تمام ًا. من المهم إعادة إثبات الحقائق تاريخي ًا ، وعدم أخذ الحقائق الكاذبة التي يتم نقلها في وسائل الإعلام السائدة في الظاهر. واحدة من أقدم الخدع الإعلامية تكمن في هذه الحرب هي "حكاية ثورة ديمقراطية وسلمية" تحولت إلى تمرد مسلح بسبب السلوك العنيف للغاية للأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين السلميين والمسلحين. تم تمرير الخرافة في بداية الأزمة ، والتي استمرت للأسف ، لكنها لم تصمد امام الحقائق.

الصراع السوري حرب مبرمجة. هو لبنان مصنعة بنسخة جديدة. لقد خسر الغرب رهانه حتى الآن ، دول الخليج ، وتركيا أيض ًا ، لأن الجميع راهنوا على سقوط سريع للنظام - من ثلاثة إلى ستة أشهر -كل هذه الحسابات ، كل هذه الرهانات عبث ًا ، لأنه حتى الآن لايزال النظام قائما. لقد فهم الجميع اليوم أنه لا يوجد حل عسكري للصراع السوري ، وأن ما يسمى المعارضة السورية السياسية "المعتدلة" لا وجود لها ، حتى لو كانت موجودة ، فلن يكون لها وزن.

[1] ملتقيات دولية التطبيق في : https://inesg.dz/ar/publications/confluences-internationales تاريخ الاطلاع (2022/05/24)

❖ **المعاشات،الديناميات الاجتماعية والافاق: المساهمة في تحليل التطورات المعاصرة في المجتمع والاقتصاد الجزائري ملتقى دولي 6 سنة 2015**

في تحليله لطبيعة تطورات المجتمع والاقتصاد الجزائري المعاصر ، كشف المؤلف عن الخصائص الأساسية للاقتصاد الوطني من خلال تسليط الضوء على الاختلالات المنهجية التي تؤثر عليه بشدة .حيث لا يُعزى اصله بالكامل إلى التطورات غير المنتظمة الوحيدة في سعر الهيدروكربونات ، ولكن قبل كل شيء إلى عدم قدرة المجتمع الجزائري على تجهيز نفسه بقاعدة إنتاجية وطنية حقيقية.

ويشرح الديناميات الاجتماعية المختلفة في سياق المنطق الاقتصادي الريعي والطريقة التي يتفاعلون بها باستمرار لإنتاج الفئات الاجتماعية الرئيسية التي تميز المجتمع الجزائري.

وأكد الباحث أن الرؤية الجديدة لمستقبل البلاد تتطلبشرًوعا وطنيًا جديدًا،باعتباره احتمالاً لا مفر منه على الإطلاق لمواجهة جميع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

❖ **الجزائر و "الربيع العربي" ملتقى دولي 4 سنة 2015**

- ✓ تمثل تأثير "الربيع العربي" على الجزائر في أربعة نقاط:
- ✓ تزايد النفور من العنف نتيجة الثمن الباهظ الذي تم دفعه خلال العشرية الحمراء.
- ✓ تخفيف انضباط الميزانية من أجل "نزع الشرعية" عن المطالب الاجتماعية ؛
- ✓ تقلص الحريات (من أجل السيطرة على الوضع).
- ✓ تأجيل مقتضيات الأمن القانوني، التي تكفل الانتقال من التنظيم بالعنف إلى التنظيم الخاضع للقواعد والمؤسسات.
- ✓ من خلال سبر اراء اجري من طرف "عرب بارومتر " ، للإجابة على السؤال: "هل نجت الجزائر من" الربيع العربي؟ "، يستخلص مايكل روبنز خمسة دروس رئيسية:
- ✓ الجزائريون يؤيدون تحسين وضع بلادهم. مكافحة الفساد همهم الثاني بعد تحسين الظروف المعيشية ؛

- ✓ الغالبية العظمى منهم تنظر بايجابية لعمل حكومة سلال،
- ✓ الغالبية العظمى تدعم العيش في اطار دولة الحقوق والحريات،
- ✓ القليل منهم من يفضل الانخراط في نشاطات الاحزاب السياسيه،
- ✓ يرون ان الحكمة تقتضي الفضل بين الجانب الديني والجانب السياسي

❖ **النظام الصحي في الجزائر: الرهانات والأفاق ملتقى دولي 2 سنة 2015**

إن مفهوم سياسة "الصحة" ،مثله مثل مفهوم الحماية الاجتماعية ، بالمعنى الحديث للمصطلح ، هو مفهوم حديث نسبيً ا ، إذ يعود تاريخه إلى منتصف القرن التاسع عشر مع ظهور التأمين الصحي ، الذي تم تقديمه لأول مرة في ألمانيا. في عام 1870. ومنذ ذلك الحين ، استمر هذا المفهوم في التطور للتكيف مع ثلاث ضرورات:

-مواجهة التحديات الصحية الجديدة ؛

-ضمان المساواة في الحصول على الخدمات الصحية ؛

-ترشيد النفقات.

في الجزائر ، شهد النظام الصحي الوطني تطورات غير منتظمة ، حيث كان يخضع للموارد المالية المتاحة أكثر مما يخضع لسياسة صحية حقيقية.

إن تزامن التحولات الديموغرافية والوبائية ، إضافة الى الضغط االمفروض على السلطات العامة في صورة مطالب اجتماعية للظفر بالمزيد من الحقوق يفرض تغييرات هيكلية في السياسة الصحية لجعلها قادرة على مواجهة التحديات الصحية. الأكثر تعقيدا والاكثر تكلفة .

ثانيا:مقارنة بين المعهد الدولي و المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة

- **المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة**

المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة. بالقيام بدراسات مستقبلية وتحاليل وأبحاث معمقة تمكن من فهم التطورات المتسارعة للمجتمع في إطار شامل يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والدولية."

هذه الأعمال الاستشرافية من شأنها أن تمكن مؤسسات الدولة من "وضع سياساتها وتكييفها بِما يضمن خدمة المواطن ويتناسب مع طموحاته وتطلعاته ويحفظ المصلحة العامة ويسمح برسم سياسات تنموية في كل المجالات على أسس صلبة أساسها المقاربة والمعرفة العلمية والاستغلال الأمثل لما تتيحه التكنولوجيا واستثمار وتثمين الكفاءات العالية التي تزخر بها بلادنا في الداخل والخارج. (اعد النظر فيما سبق طرحه).

- **معهد الاقتصاد العالمي و العلاقت الدولية[1]:** مركز أبحاث روسي تأسس في العام 1956 من ربحية. تنطوي مهمة المعهد على إعداد تحليلات جديرة بالثقة بالاستناد على صنع القرار السياسي.

و كان الهدف من تأسيسه انشاء مركز يعنى بالفكر العلمي وتحليل السياسات الاقتصادية والمحلية و الخارجية و العسكرية للبلدان الغربية و النامية، اضافة الى مروحة اسر ع من المشاكل العالمية و الاقتصاد العالمي و العلاقات الدولية، يقوم المعهد بابحاث شاملة حول تشكيلة من القضايا المرتبطة بالتقديم العالمي المعاصر من وجهة نظر المصالح القومية الروسية و اندماجها في الاقتصاد العالمي.و أهمية كبرى تولى لتحليل التغيرات في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع العالمي

[1] محمد عبد الله عودي،مراكز الدراسات والبحوث الغربية والعربية ،2015،ص14

وتأثيرها على تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين وتقوية التعاون الدولي. والمعهد ملتزم باجراء الأبحاث الأساسية والمطبقة والتحليلات المستقلة وتقديم وجهة نظر ديمقراطية.

يتعاون المعهد مع الهيئات الحكومية الفدرالية والإقليمية والإعلام والشركات الأساسية في القطاعين العام والخاص وفي أبحاثه، يتخذ المعهد موقفا مستقلا وغير ملتزم بأي رأي أوجهة.

البرامج المقدمة من طرفه: مركز أبحاث آسيا-الهادئ: يركز على المشاكل في منطقة آسيا-الهادئ والاقتصاد والسياسة في الصين والاقتصاديات والأبحاث السياسية اليابانية. ومن بين المواضيع التي يغطيها العمليات الاقتصادية والعسكرية والسياسية في تلك المنطقة والمشاكل التي تعترض الاندماج الروسي السياسي والاقتصادي.

مركز الأبحاث الأوروبية: يركز على تحليلات بحثية بشأن الاتحاد الأوروبي والاقتصاد في البلدان الأوروبية. والتحقيق في التوجهات الراهنة للاندماج الأوروبي ودور الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي و تحليل القضايا الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا حاولنا تسليط الضوء على مراكز الأبحاث و الدراسات من خلال التطرق الى تاريخ النشوء و تطور هذه المؤسسات، و قد سعينا الى عرض مراكز الأبحاث و دورها في مساهمة في عملية التنمية التي تتراوح بين القيام بأنشطة تنصب أساسا في عملية صنع القرار، او خدمة الجمهور و العلماء و الباحثين بالأخص ، من خلال المؤتمرات و الندوات و الدراسات المتخصصة او توفير قواعد البيانات، إلا أن هذه المراكز بالرغم ما حققته مازالت تواجه مجموعة من التحديات من اجل تفعيل دورها هذا بصفة عامة و التركيز على معهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة – الجزائر من خلال التركز على مهامه و صلاحياته و الدور الذي يلعبه في رسم سياسية العامة للبلاد و للمواطن على حد السواء.

خاتمة

تعد مراكز الفكر والأبحاث فاعلا مهما في صنع وترشيد السياسات العامة للدول، لما تمثله من حاضنة معرفية تتيح لصانع القرار منهجية عمل على أسس معرفية وعقلانية، كما تتيح لمختلف الفواعل من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني وكذا مواطنين الإفادة من الخبرات التي تنتجها في كشف نقائص السياسات العامة وتنفيذها و اقتراح بدائل لصانع القرار. تختلف مكانة ومركزية مراكز الفكر والأبحاث من دولة لأخرى، ففي حين تعاظم الاهتمام بها في الدول المتطورة، نجدها لم ترق الى المكانة اللائقة بها في الجزائر، مما نتج عنه وجود فجوة بينها و بين صانع القرار، حيث يقتصر على الاستشارة فقط ،ما يعد من اكبر العوائق التي تحول دون تأثريها في عملية صنع و ترشيد السياسات العامة في الجزائر.

إضافة إلى ما سبق، فان مراكز البحث تعد مشاركة في السياسة العامة بإثارتها لإشكاليات تخص مجالات تلك السياسة يساهم الجدال الأكاديمي / العلمي / البحثي في الكشف عن نقاط القوة والضعف، تشخيص النقائص، اقتراح مقاربات التقويم ثم استشراف المستقبل.

فيما يخص المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، فانه يشارك في صنع البدائل لصانع القرار بالرغم من وجود نقائص نابعة من إدراك النظام السياسي لمكونات الاستشارة والخبرة من خارج دائرة صنع القرار.

التوصيات و الاقتراحات:

- توفير البيئة المناسبة للقائمين على العمل الباحثين في المراكز البحثية، و فتح باب التعاون فيها بينها و ذلك لمنع التكرار و للقيام بمشروعات مشتركة، او عمل الأقل لضمان عدم قيام أنشطة رئيسية في أوقات متضاربة هذا من جهة، و من جهة اخرى التعاون مع صناع القرار.
- زيادة الموائمة بين مراكز الأبحاث و الواقع العلمي والعملي ، حتى لا تكون الدارسات و الأبحاث بعيدة عن ارض الواقع و عن مشاكل المجتمع.
- توفير التمويل اللازم لمراكز الأبحاث، من خلال المزيد من التخصيص من ميزانية الدولة، و توكل هذه المهمة مثلا الى وزارة التعليم، او التخطيط، او الوزير الأول، كما ان التشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في المجال البحثي يوفر مصدر مهم للتمويل.
- ارتباط مراكز الأبحاث بالمصداقية في تقديم الحلول للقضايا المطروحة، و يجب ان يكون هناك مجموعة من العوامل المساعدة للقيام بالدور الأمثل لمراكز البحوث في ظل توفر بيئة ديمقراطية، فهناك ما يرتبط بالإطار و القواعد و البيانات التي يتعتمد عليها الباحث في البحث العلمي الذي يقوم به.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

❖ المعاجم:

- ابن فارس، مقاييس اللغة،ج'،دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع،اسكندرية، بط.
- لسان العرب،امام ابن منظور الأفريقي،الجزء الثاني، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية 2020
- المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط2005.

❖ الكتب :

- خالد وليد محمود، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن و شروط الانتقال الى فاعلية اكبر،المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،المركز العربي، لبنان،يناير2013.
- خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي،مركز نماء للبحوث و الدارسات،بيروت لبنان،ط(1)2013.
- خالد وليد محمود،مراكز البحث العلمي فيي الوطن العربي،مركز انماء للبحوث و الدراسات،بيروت،ط(1)2013.
- رائد محمد حسن،دور المؤسسات التفكير في صنع السياسات العامة،فلسطين نموذجا،مجلة الناقد للدراسات السياسية،المجلد3العدد2،اكتوبر2019.
- كيم اريك بيتشر،قضايا الاصلاح الاقتصادي:الادوار التي تظطلع بها مراكز الفكر الاقتصادية في صنع السياسات ديمقراطيات و مقومات نجاح تلك المراكز،مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر،يناير2012.
- محمد عبد الله عودي، مراكز الدراسات والبحوث الغربية والعربية ،2015

❖ **المقالات**:

- الامام ابن منظور الأفريقي: لسان العرب، الجزء السابع، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية،2020 .
- حنان رزايقية، دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الامريكية،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 6،العدد1،جوان2019.
- رنده علوان حسين،مؤسسة راند الامريكية و دورها في السياسة الخارجية الامريكية،مجلة ابحاث العلوم السياسية،المجلد2013،العدد23،ديسمبر2013.
- ساعد رشيد،تاثير مراكز البحث و التفكير على توجهات التفكير الاستراتيجي الامريكي اتجاه الصين،مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد13،فيفري2016.
- سامي الخزندار،طارق الاسعد،دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة،دفاتر السياسة و القانون،العدد6،جانفي2012.
- سلمى بخير، واقع مرلكز الفكر و الدراسات في الجزائر بين الضرورة الاستراتيجية و رهانات المستقبل، مجلة الابحاث القانونية و السياسية،المجلد 2،العدد2، 2020.
- سلمى بلخير،شرفي محمود،واقع مراكز الفكر و الدراسات في الجزائربين الضرورة الاستراتيجية ورهانات المستقبل،مجلة الابحاث القانونية والسياسة،المجلد2، العدد2،السنة 2020
- ضياء محمد أحمد حسن، دور مراكز البحوث في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي تقييم تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،جامعة الازهر،العدد19،يناير2018.
- كربوع خليف،باري عبد اللطيف، دور مراكز الفكر و الابحاث في ترشيد السياسات العامة في دول المغرب العربي، مجلة المفكر،المجلد16،العدد2،ديسمبر 2021.

- مبروك ساحلي، دور مراكز الابحاث في رسم السياسة العامة-دراسة حالة العالم العربي،مجلة البحوث و الدراسات، العدد23،السنة14،شتاء 2017.
- نصر الدين لعياضي،الرهانات الابسيمولوجية و الفلسفية للبحث الكيفي_نحو أفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية،مجلة شؤون الاجتماعية،العدد107،ط2010.

المواقع الالكترونية

https://inesg.dz/ar/publications/confluences- -

internationales

المراجع باللغة الاجنبية :

- Howard J. Wiarda, "The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy" AmericanForeign Policy Interests, 30: 96–117, 2008.
- James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2009", Thank Tanks and CivilSocieties Program, Final United Nations University Edition, January 2010.
- Mohamed ahmed;us think tanks and the politics of expertise;role:volumes and impact;the political quarterly;vol79;no4:octobre;2008.
- Judith Goldstein. Robert Keohane .Ideas and foreign policy: Beliefs, institutions and political change.Ithaca:cornelle university press. 1993.